مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9663

الجمعة، 21 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سكوتلاند
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بريكيت
	فرنسا	السيدة السيدة برودهورست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2024/469)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2024/469)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. والسيدة منيجة وفق، ممثلة المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/469، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الاستقرار في أفغانستان الذي واصلت سلطات الأمر الواقع الحفاظ عليه رغم ما استشعره من تنامي مؤشرات السخط الشعبي ينبغي ألا يخفي حقيقة أننا كمجتمع دولي ما برحنا في طور إدارة الأزمات. وللانتقال إلى حل المشاكل الهيكلية بين المجتمع الدولي وأفغانستان المبينة في التقييم المستقل الصادر في نهاية عام 2023 (S/2023/856، المرفق)، يجب على جميع الأطراف المعنية الالتزام مجددًا بالأهداف المحددة في ذلك التقييم.

على الصعيد الاقتصادي، تواصل سلطة الأمر الواقع تنفيذ سياستها المتمثلة في الاعتماد على الذات من خلال القطاع الخاص والاستثمارات العامة. ومن المحمود أن ذلك التركيز على القطاع الخاص يفسح أيضا بعض المجال، وإن كان محدودا، لرائدات الأعمال. ويمكن تقديم المزيد من الدعم لرائدات الأعمال من خلال التمويل أو حتى بإصدار التأشيرات لتمكينهن من حضور الفاعليات التجارية خارج البلد. وتلاحظ الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الأفغاني بشكل عام تحسنًا في البيئة المحيطة، بما في ذلك تحسن الأمن وتراجعا للفساد في الممارسات التجارية، بينما تعرب عن مخاوف بشأن غياب إطار قانوني واضح وانخفاض الطلب والصعوبات المستمرة في إجراء المعاملات المصرفية الدولية والوصول إلى الأسواق الدولية.

وقدمت الجهات الدولية المانحة أكثر من 7 بلايين دولار للمساعدات الإنسانية، وأكثر من 4 بلايين دولار لدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب الأفغاني منذ استيلاء حركة الطالبان على السلطة. بيد أن أفغانستان ما زالت تئن تحت وطأة الفقر المدقع، مما يجعل السكان أشد تأثرا بالعديد من الكوارث الطبيعية التي شهدناها خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لتغير المناخ. تكاد تكون البصمة الكربونية لأفغانستان منعدمة، بيد أنها سادس أكثر البلدان هشاشة تجاه تغير المناخ والأدنى تأهبا لمواجهة الاضطرابات المناخية الحادة. ومن المؤسف أن مصادر المساعدة الدولية تتراجع ويعزى ذلك جزئيًا إلى تنافس الطلبات العالمية على مصادر الجهات المانحين المتناقصة. ولم يتم تمويل إلا 20 في المئة من النداء الذي أطلق عام 2024 البالغ حوالي 3 بليون دولار. وستصبح الجهات المانحة أكثر اطمئنانًا على نجاعة مساعداتها إذا رفعت سلطات الأمر الواقع القيود المفروضة على النساء العاملات في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وأبدت وضوحا أكبر بشأن حجم الأموال التي تجمعها وسبل إنفاقها.

ومشاركة المنطقة في تعزيز الصلات التجارية والعلاقات الدبلوماسية والاستثمارات المالية أدت إلى ترسيخ الاستقرار في أفغانستان. وقد ساعد التحسن الجوهري في الحالة الأمنية وانحسار

الفساد على تحقيق تلك الإنجازات. وتساور المنطقة هواجس وجيهة بشأن التهديدات المحتملة للإرهاب أو التطرف التي تأتي من أفغانستان، علاوة على ضرورة تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات، لكن تلك الجهود الرامية لتعزيز الاستقرار من خلال المشاركة العملية، خاصة في المجال الاقتصادي، محاولات إيجابية ولازمة ويتعين مواصلتها.

وأسلط الضوء على هذه التطورات لسببين. السبب الأول هو تسليط الضوء على مقدار التواصل والتعاون القائم فعليا بين أفغانستان والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقًا على الرغم من عدم الاعتراف بسلطات الأمر الواقع في أفغانستان. ثانياً، يميل الكثيرون من خارج أفغانستان إلى الاستهانة بالتطورات الإيجابية التي حدثت في البلد، بما في ذلك استمرار إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بينما تجنح سلطات الأمر الواقع إلى التقليل من شأن مساهمات المجتمع الدولي في النجاحات التي تدعي تحقيقها.

في الظاهر، تم الحفاظ على الاستقرار السياسي. بيد أنه لا توجد إلا مساحة ضئيلة للمعارضة الداخلية. فقد جرى منع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وثمة تضييق متزايد على أنشطة بعض الشخصيات السياسية البارزة من خارج حركة الطالبان. وتواجه وسائل الإعلام أيضًا قيودًا على ما يُسمح لها بنقله. والاستقرار الذي يعتمد على قمع الأفكار المعارضة استقرار هش لا محالة.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها (انظر S/PV.9565)، كانت هناك العديد من الاحتجاجات الشعبية ضد سياسات سلطات الأمر الواقع، وخاصة تلك السياسات التي أثرت على سبل عيش الناس المنهكة بالفعل، بما في ذلك حظر زراعة الأفيون. وهذه ظاهرة جديدة نسبياً. وفي بعض الحالات، أدت محاولات قمع تلك الاحتجاجات إلى وقوع وفيات بسبب ردود الفعل القاسية من جانب المؤسسات الأمنية لسلطات الأمر الواقع. وهذا يبرز أن سلطات الأمر الواقع تفتقر إلى مؤسسات منتظمة وشفافة ومتسقة لتلقي آراء السكان، بشكل يمكنهم من التواصل مع السلطات دون خوف. وهذه المؤسسات ضرورية من أجل تحقيق الشرعية السياسية الداخلية. وكما قيل في كثير من الأحيان من قبل، فإن الشرعية المحلية أمر بالغ الأهمية للشرعية الدولية.

كما أن استمرار تطبيق العقاب البدني، غالبًا للمعاقبة على جرائم تتعارض مع التعريفات الصارمة للأخلاق التي تضعها سلطات الأمر الواقع، مصدر قلق أيضًا. والإعدام العلني للأفراد المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويعارض الأمين العام بشدة عقوبة الإعدام، التي تتعارض مع الحق في الحياة، ويحث جميع الدول التي تبقي على عقوبة الإعدام على الوقف الفوري لتنفيذها بهدف حظر استخدامها تماماً.

إن القيود المستمرة المفروضة على النساء والفتيات – اللاتي تحملن حتى الآن أكثر من 000 1 يوم من الانقطاع عن الدراسة – لها آثار مأساوية مباشرة على حياة نصف الشعب الأفغاني وتأثير غير مباشر على السكان بشكل عام. وتكشف تعاملات الأمم المتحدة مع النساء الأفغانيات عن تزايد مستويات الاكتئاب بين النساء اللاتي يشعرن بأنهن أصبحن أقل احتراماً في بيوتهن وأقل مشاركة في صنع القرار، بالإضافة إلى حرمانهن من التعليم وتقييد حركتهن. وقد ظهرت معلومات تفيد بأن موظفي الخدمة المدنية الأفغان الذين أجبروا على البقاء في منازلهم يواجهون تخفيضًا كبيراً في رواتبهم، مما أثار مخاوف من عدم قدرتهم على دفع الإيجار أو إعالة أسرهم. وتسعى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى الحصول على توضيح من سلطات الأمر الواقع بشأن صحة تلك التعليمات.

وتحرم هذه القيود البلد من رأس المال البشري الحيوي الذي تحتاجه لتنفيذ سياسة الاعتماد على الذات التي تنتهجها حركة طالبان نفسها. فهي تساهم في هجرة ذوي الكفاءة التي تقوض مستقبل أفغانستان. وبما أن هذه القيود لا تحظى بشعبية كبيرة، فإنها تقوض ادعاءات سلطات الأمر الواقع بأنها سياسات شرعية. وتستمر في عرقلة الحلول الدبلوماسية التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة دمج أفغانستان في المجتمع الدولي. وتثير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هذه الحجج في كل مناسبة مع سلطات الأمر الواقع. ولكننا لا نتلقى أي تفسيرات مقنعة حول سبب استمرار هذه السياسات، بل نتلقى وعودًا غامضة وغير محققة تتناقض مصداقيتها بأنه يجري معالجتها. وأود أيضاً أن أشير بامتنان إلى جهود منظمة

التعاون الإسلامي التي واصلت من خلال اتصالاتها المنتظمة على الأرض في أفغانستان وزياراتها الرفيعة المستوى، بما في ذلك زيارات علماء إسلاميين بارزين، الدعوة إلى إلغاء أوجه الحظر هذه والتأكيد على أنه لا أساس لها في الإسلام.

ومع ذلك، فإن الصورة الأكبر هي أن الاستقرار النسبي الذي حافظت عليه سلطات الأمر الواقع منذ الاستيلاء على السلطة واهتمامها المعلن بالعودة إلى مؤسسات المجتمع الدولي لا يزالان فرصة يجب الاستمرار في اختبارها من خلال دبلوماسية صبورة ومدروسة، مع الحفاظ على المعايير الدولية في المقدمة. إن آليات هذه المشاركة موجودة إلى حد كبير، لكنها لم تُستغل بما فيه الكفاية سواء من جانب المجتمع الدولي بشكل عام أو من جانب سلطات الأمر الواقع.

وإحدى تلك الآليات، وهي الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان، المقرر عقده في الدوحة خلال تسعة أيام. وهناك توقعات كبيرة بشأن هذا الاجتماع لا يمكن تحقيقها واقعيًا في جولة واحدة. ونحاول إنشاء عملية والحفاظ على آلية مهمة للتشاور. ويجب أن نكون واقعيين بشأن مقدار ما يمكن أن يقدمه كل اجتماع في هذه العملية، خاصة في هذه المرحلة المبكرة التي لا يتوافر فيها القدر الكافي من الثقة. ولكي تبدأ العملية بالفعل، من الضروري أن تشارك سلطات الأمر الواقع في اجتماع الدوحة. ونرحب بالبيانات الأخيرة الصادرة عن سلطات الأمر الواقع بأنها تستعد لحضوره. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن نحافظ على الإجماع الدولي الأساسي الذي جرى التوصل إليه في الاجتماع الأول الذي عقد بهذه الصيغة في أيار/مايو 2023، إذ لا بديل عن العمل مع أفغانستان، وما من مصلحة في أن نشهد عدم الاستقرار في أفغانستان أو منها. ويجب علينا أيضًا أن نواصل التركيز على الهدف الوارد في التقييم المستقل، وهو إعادة دمج أفغانستان بالكامل في المجتمع الدولي في نهاية المطاف مع احترام التزاماتها القانونية الدولية. ولن نبالغ مهما قلنا في التشديد على أن هذا النوع من العمل ليس شرعنة أو تطبيعًا. فوحدها المشاركة من خلال موقف دولي مشترك ومنسق ومبدئي يمكن أن توفر حافزاً قويًا لسلطات الأمر الواقع لتبني سياسات تسمح بإعادة اندماجها في المجتمع الدولي.

وأود أن أشدد على أن هذا الموقف يشترك فيه الشعب الأفغاني. وعلى مدى الأسابيع الماضية، وفي إطار التحضير لاجتماع صيغة الدوحة الثالث، التقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالمئات من الأفغان، وخاصة النساء، في جميع أنحاء البلد. وقد كشفت تلك المشاورات عن وجود اتفاق واسع النطاق على أهمية حضور سلطات الأمر الواقع للاجتماع، ولكن لا ينبغي أن يكون هناك اعتراف بسلطات الأمر الواقع حتى يتم تناول مسائل حقوق المرأة وتعليم الفتيات والدستور المقبول على نطاق واسع. وكانت هناك توقعات كبيرة بأن يتم تناول القيود المفروضة على حقوق المرأة بقوة في ذلك الاجتماع. كما برزت الشواغل الاقتصادية بشكل بارز في تلك المناقشات، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد فرص عمل للشباب.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مشاركاتها المستمرة في جميع أنحاء البلد وعلى جميع المستويات. ونعرب عن تقديرنا لتزايد الزيارات التي يقوم بها ممثلو البلدان التي ليس لها وجود دائم في أفغانستان. وقد رأينا في بعض المناطق حالات أدت فيها المشاركة المستمرة إلى بعض المرونة من جانب سلطات الأمر الواقع. وقد أدى ذلك على الأقل إلى مزيد من التفاهم وبناء الثقة من جميع الأطراف. ونأمل أن يجتمع أصحاب المصلحة الرئيسيون في الدوحة حول طاولة الحوار، ويتحدثوا مع بعضهم البعض وجهاً لوجه، ويعززوا المبادئ التي يقوم عليها توافق الآراء بشأن المشاركة والاتفاق على الخطوات التالية للتخفيف من الشكوك التي تواجه الشعب الأفغاني، كما هو مقرر في التقييم المستقل الذي أجري العام الماضي. ولن يحدث ذلك إلا إذا كانت هناك مرونة أكبر بين جميع الأطراف المعنية واستعداد سياسي أوضح من جميع الأطراف لتخطي مجرد إدارة الأزمات للوصول إلى معالجة المشاكل الأكبر داخل أفغانستان وفيما بين الأفغان، والمشاكل القائمة بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أوتونباييفا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان كبيرة بشكل مثير للقلق. ويحتاج أكثر من 50 في المائة

من السكان – حوالي 23,7 مليون شخص – إلى المساعدات الإنسانية هذا العام، وهو ثالث أكبر عدد من المحتاجين في العالم. ويعيش نصف السكان في الفقر. وواحد من كل أربعة أفغان لا يضمن مصدر وجبته التالية. ويعاني ما يقارب 3 ملايين طفل من مستويات حادة من الجوع. وعاد أكثر من 000 618 أفغاني من باكستان منذ 15 أيلول/سبتمبر. وتشكل النساء والأطفال يقرب من 80 في المائة من هؤلاء الأشخاص، ويحتاج كثير منهم إلى المساعدة الإنسانية.

إن الآثار الحادة بشكل خاص لتغير المناخ في أفغانستان تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. فقد ازدادت الظواهر الجوية القصوى تواترا وشدة. وارتفعت درجة حرارة بعض مناطق أفغانستان بمعدل ضعف المتوسط العالمي منذ عام 1950. وساهم تناقص هطول الأمطار وتكرار الظروف الشبيهة بالجفاف في حدوث أزمة مياه واسعة النطاق. ومن المتوقع الآن أن تصبح موجات الجفاف السنوية هي القاعدة بحلول عام 2030. كما ازداد احتمال حدوث فيضانات مفاجئة، حتى عند عدم هطول أمطار غزيرة بشكل خاص.

وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، تضرر حوالي 000 120 شخص من الفيضانات والانهيالات الوحلية، لا سيما في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والغربية من أفغانستان. ودُمرت قرى بأكملها، وقُتل أكثر من 340 شخصا. كما فقدت الماشية وعشرات آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية. ولا تزال أفغانستان غير مستعدة تماما للتصدي لهذه التهديدات المتواصلة بشكل متزايد، وستحتاج إلى استثمارات كبيرة في نظم الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. ويجري بالفعل بذل جهود لإنشاء برامج عمل استباقية لتحفيز الدعم قبل وقوع الظواهر المناخية المحتملة، ولكن هذه الجهود ستقتضي توفير ما يكفي من الموظفين والتمويل لتؤتي ثمارها.

وستدخل أفغانستان قريبا عامها الرابع تحت سلطة طالبان بحكم الواقع. ولم يشعر أحد بهذا التأثير بشكل أشد مما شعرت به النساء والفتيات. وما من جانب من جوانب حياتهن لم يتأثر بالمراسيم التي تحد من تنقلهن ومشاركتهن في الحياة العامة. ومر أكثر من 000 1 يوم على منع الفتيات اللاتي تزيد أعمارهن على 11 عاما من الالتحاق بالمدارس الثانوية. ويعادل ذلك الوقت اللازم للحصول على شهادة جامعية، وينذر بمستقبل لا يمكن تصوره دون طبيبات أو معلمات أو مهندسات أفغانيات.

ويؤدي الحظر المفروض على تعليم الفتيات إلى زيادة زواج الأطفال والإنجاب المبكر، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب جسدية وعاطفية واقتصادية وخيمة. كما تتزايد التقارير عن محاولات الانتحار لدى النساء والفتيات.

وتواصل النساء الأفغانيات المشاركة في الاستجابة الإنسانية، على الرغم من القيود المفروضة على قدرتهن على العمل، وكذلك المخاطر التي تهدد سلامتهن الشخصية. ووفقا لاستقصاء أجري في آذار/مارس 2024 بشأن تأثير الحظر على العمليات، أفادت 72 في المائة من المنظمات المجيبة بأنها تعمل جزئيا أو كليا مع النساء والرجال على حد سواء. وتمكنت نصف المنظمات المجيبة من الحصول على ترتيبات محلية للسماح بمشاركة الموظفات الأفغانيات في الأنشطة الميدانية – مما يمثل زيادة عن نسبة 41 في المائة في تموز/يوليه 2023.

هذه هي الإحاطة الخامسة التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المجلس منذ اعتماد الاستثناء لأسباب إنسانية في القرار 2615 (2021). ولا يزال هذا القرار يؤدي دورا بالغ الأهمية في تمكين العمل الإنساني المنقذ للحياة، الذي أتاح لحوالي 28 مليون شخص – أكثر من 60 في المائة من السكان – الحصول على المساعدة في العام الماضي.

ويغطي الاستثناء لأسباب إنسانية النفقات الكبيرة المستحقة اللازمة لتقديم هذه المساعدة. وتشمل هذه النفقات إيجار المباني والمستودعات المملوكة للدولة؛ واقتطاع الضريبة من دخل موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية وإيجاراتهم ومورديهم؛ والتأشيرات وتصاريح العمل لموظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية؛ ورسوم الواردات؛ والخدمات العامة مثل المياه والكهرباء؛ وتراخيص تسجيل

المنظمات غير الحكومية ومعدات الاتصالات والرسوم البلدية؛ وسداد تكاليف تنفيذ البرنامج، مثل البدلات اليومية للنقل والغذاء من أجل التوعية والدورات التدريبية وبعثات الرصد.

ومن الوزارات والإدارات التنفيذية المستفيدة من هذا الاستثناء وزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الداخلية ووزارة الطاقة والمياه وإداراتا الجمارك والإيرادات ووزارة النقل والطيران المدني، من بين وزارات وإدارات أخرى.

ولم تتغير طبيعة المدفوعات المقدمة بموجب الاستثناء وطريقة سدادها خلال السنوات الثلاث الماضية، بل إنها مطابقة للمدفوعات المقدمة في ظل إدارة جمهورية أفغانستان الإسلامية قبل آب/أغسطس 2021. فعلى سبيل المثال، لا تزال الرسوم الجمركية تبلغ حوالي 23 دولارا لكل حاوية أو شحنة، ولم يتغير هذا المعدل منذ عهد الجمهورية.

وتشكل جميع المدفوعات التي تتم في إطار الاستثناء تكاليف تشغيلية يمكن التنبؤ بها ومدرجة في الميزانية وضرورية لاستمرار الاستجابة الإنسانية في أفغانستان. ويسمح القرار 2615 (2021) بهذه المدفوعات صراحة باعتبار ضرورية لضمان إيصال المساعدات الإنسانية والأنشطة الأخرى التي تدعم تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وتتماشى مع المدفوعات التي نقوم بها في كل عملية إنسانية على صعيد العالم.

وساعد القرار 2615 (2021) أيضا في الحد من الصعوبات في تجهيز المدفوعات وتحويل الأموال إلى أفغانستان لهذه الأغراض الإنسانية. فقد انخفض عدد المشكلات التي أبلغت عنها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالمعاملات المالية من 87 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 40 في المائة في حزيران/يونيه 2024. وبالتالي، انخفض استخدام الحوالات لتحويل الأموال من 68 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 32 في المائة في حزيران/يونيه 2024.

ولكن لا تزال هناك تحديات، إذ أبلغ شركاؤنا عن استمرار القيود المفروضة على عمليات تحويل الأموال وسحبها، وكذلك التأخير في تحويل الأموال. وأفاد حوالي 18 في المائة منهم برفض معاملة مالية خاصة بأفغانستان. ولا تزال هذه التحديات تؤثر على الاستجابة الإنسانية، حيث تُضطر الوكالات إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو تعليق البرامج أو مساعدة عدد أقل من المستفيدين.

ونواصل تعزيز إجراءات إدارة المخاطر وتوسيع نطاقها في أفغانستان. فقد أصبح نظام إدارة المعلومات المتصلة بالمتعاقدين الذي أشرنا إليه في جلسة المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9227) سارياً ونافذاً الآن. ويسهل هذا النظام تبادل المعلومات عن الشركاء والمتعاقدين وغيرهم من مقدمي السلع والخدمات الذين تستعين بهم مختلف وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان. ويرمي النظام إلى الحد من ازدواجية الجهود وتوفير مصدر مرجعي عن المتعاقدين الجدد. ويتيح إدراج المتعاقدين ومقدمي الخدمات الذين يتصرفون بشكل يتنافى مع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك في القائمة السوداء. والمهم أن وكالات الأمم المتحدة قادرة على إتاحة البيانات والمعلومات عن الشركاء والمتعاقدين الآخرين قبل التعاقد معهم. كما تبذل المنظمات الإنسانية كل ما في وسعها لضمان وصول المساعدات إلى المستفيدين الذين يراد مساعدتهم.

وتُتخذ خطوات في مختلف مراحل عمليات التقييم والتخطيط والتوزيع والمراقبة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المراقبة المباشرة والمراقبة من جانب طرف ثالث لربط إنجاز الأداء المبلغ عنه بالنواتج الفعلية والنفقات المبلغ عنها؛ وعمليات التحقق المالي في الموقع فيما يتعلق بالفصل بين الواجبات، والإجراءات المحاسبية، وإدارة النقدية، والمشتريات والعقود، وعقود الموظفين، والمراقبة الداخلية، ومنع الغش، واختبار آليات تقديم الشكاوى والتعليقات؛ والاستعراضات الشخصية والمستندية للتحقق من دقة التقارير المالية، إضافة إلى مراجعة بيانات دفتر الحسابات العام للشركاء والتسويات المصرفية. كما تستفيد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من النظام القوي المعمول به لإدارة المخاطر وتساهم فيه.

وعلى الرغم من كثرة التحديات، تلقى 9,9 ملايين شخص في أفغانستان شكلاً واحداً على الأقل من أشكال المساعدة في الفترة من

كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2024. بيد أننا لم نتلق بعد مرور ستة أشهر من هذا العام سوى 649 مليون دولار – أي ما يزيد قليلاً على 20 في المائة من مبلغ 3 بلايين دولار المطلوب لتلبية المستويات الهائلة من الاحتياجات الإنسانية. واضطُر إلى إنهاء البرامج المنقذة للحياة، بما في ذلك 150 فريقاً متنقلاً للصحة والتغذية، بسبب نقص الأموال. وهناك 40 فريقا آخر معرضون لخطر وشيك، مما قد يحرم 700 000 طفل دون سن الخامسة من الخدمات الحيوية لعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم.

كما أن نقص الأموال يهدد آخر برنامجين لإزالة الألغام وبرنامج لمساعدة ضحايا الألغام في أفغانستان. وستتوقف هذه البرامج في الشهر القادم إذا لم ترد أموال إضافية. هذا في الوقت الذي يعيش فيه 3,4 ملايين شخص على بعد كيلومتر واحد من التلوث بالذخائر المتفجرة، بما في ذلك 475 مدرسة و 230 مرفق للرعاية الصحية. ويمكنني أن أستطرد، لكن قائمة البرامج التي توشك على الإغلاق طويلة جداً. وسيجد أعضاء المجلس القائمة الكاملة في تحليل فجوات التمويل الحرجة الذي نُشر مؤخراً.

ولا يزال الأفغان يشعرون بالآثار المركبة للتغير المناخ والفقر والقمع. ويحتاج ملايين من الناس إلى المساعدة الإنسانية للبقاء. ونحن نحث الجهات المانحة على تمويل النداء من أجل أفغانستان تمويلا كاملا حتى نتمكن من الاستمرار في تقديم هذا الدعم المنقذ للحياة.

ولكن هناك خطر الانزلاق إلى مصاعب أكبر. ويجب علينا أيضا إيجاد طرق لدعم الشعب الأفغاني بحلول طويلة الأجل تساعد على الخروج من دائرة الفقر والصمود في وجه مجموعة متفاقمة من الصدمات المرتبطة بالمناخ. فلا شيء يسهل في أفغانستان، ولكن بالمساعدة المستمرة يمكننا دعم الناس في تحقيق حياة يسودها السلام والاستقرار والأمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة وفق.

السيدة وفق (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة الاقتصادية للمرأة في أفغانستان.

أنا منيجة وفق، المؤسِسة المشاركة للغرفة النسوية للتجارة والصناعة، والمديرة التنفيذية لقافلة التجارة النسائية العالمية/الأفغانية ومنسقة برنامج السلام من خلال الأعمال التجارية، وهو برنامج قائم منذ وقت طويل لتدريب رائدات الأعمال الأفغانيات وتوجيههن .

أود اليوم أن أركز على تأثير استيلاء طالبان على اقتصاد أفغانستان، وأثر تدابيرها القمعية على حقوق المرأة وقدرتها على المشاركة في الاقتصاد والمساهمة فيه والاستفادة منه، والأهم من ذلك، لماذا يعد احترام حقوق المرأة أمراً ضروريًا ليس فقط لاستعادة اقتصاد أفغانستان ولكن أيضًا لمستقبل البلد.

ووفقًا للبنك الدولي، شهد الاقتصاد الأفغاني انكماشًا غير مسبوق بنسبة 27 في المائة بنهاية عام 2022. لقد أدت ثلاث سنوات تقريبًا تحت حكم طالبان إلى تدمير الاقتصاد بسبب غياب الشمول في الحكم وتراجع المساعدات الدولية والإنمائية بسبب سجل طالبان الفظيع في مجال حقوق الإنسان، وكل ذلك أعاق الخدمات العامة الأساسية وأدى لتفاقم الفقر والبطالة وإلى انعدام الأمن الغذائي لملايين الأفغان. وسيحتاج ما يقدر بنحو 23,7 مليون شخص – أي أكثر من نصف سكان البلد – إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة هذا العام.

وكان لتطبيق طالبان للفصل الجنساني عواقب محددة على النساء، إذ فقدت آلاف النساء اللاتي كن يعملن في القطاع العام أو الخاص أو غير الحكومي وظائفهن وفرصة كسب دخل كريم. ووفقًا للأمم المتحدة، أدى استبعاد النساء من القوى العاملة إلى خسارة الاقتصاد الأفغاني ما يقرب من بليون دولار سنويًا. كما أن حظر تعليم الفتيات بعد الصف السادس الابتدائي، وحظر عمل النساء في القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والقيود المفروضة على تنقلهن وتواجدهن في الأماكن العامة قد أضر بشكل كبير بسبل عيش المرأة. وقد أدى ذلك إلى زيادة اعتمادها الاقتصادي على الرجل، وما

يترتب عنه من آثار ضارة على صحة المرأة النفسية وكرامتها الإنسانية وزيادة العنف المنزلي الجنساني، مما يسهم في فقدان المرأة لكيانها واستقلاليتها، ويتسبب في بقاء المجتمع الأفغاني في فقر متوارث عبر الأجيال بلا نهاية وفي استمرار انكماش إجمالي الناتج المحلي الوطني.

لقد كانت المرأة الأفغانية على الدوام العمود الفقري للاقتصاد، إذ أنها تعمل كعنصر محرك للاقتصاد وليس مجرد مستفيدة منه. وكان إنشاء غرفة نسوية للتجارة أحد الأعمال الرائدة التي قمنا بها من منطلق دورنا في التحفيز الاقتصادي على الجبهة الاقتصادية. ووفقاً لبيانات الغرفة، كان هناك ما يقرب من 500 2 شركة مرخصة تملكها وتديرها نساء. وما يقرب من نصف تلك الشركات تعمل في قطاعات غير تقليدية، مثل تكنولوجيا المعلومات والإعلام والخدمات اللوجستية والبناء والتصنيع وتصدير الفواكه المجففة والتوابل، من بين قطاعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك أكثر من 500 54 من الأعمال التجارية غير الرسمية على مستوى البلد تديرها نساء. وقد أوجدت هذه المشاريع مجتمعةً 000 130 وظيفة للرجال والنساء ودعمت أكثر من 000 100 حرفيات في المناطق الريفية ممن يبعن منتجاتهن في الأسواق الحضرية. كما أن النهج الديمقراطي الذي تتبعه غرفتنا ككيان غير ربحي وغير حكومي وغير سياسي يدعم ريادة الأعمال النسائية قد سهّل من انتقال الأعمال غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي، مما ساهم في النمو الاقتصادي.

ولكن الأمر ليس كذلك الآن. ف الغرفة النسوية الأفغانية للتجارة والصناعة المنظمة الوحيدة التي فقدت استقلاليتها، بل فقدت جميع الغرف في القطاع الخاص استقلاليتها أيضًا. ووفقًا لتقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتأثر الأعمال التجارية التي تملكها النساء بشكل غير متناسب – فقد أُغلقت 42 في المائة من الأعمال التجارية المملوكة للنساء، في حين أن الرقم بالنسبة للرجال هو 26 في المائة. ويرتبط تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية لتنشيط اقتصادها واقتصاد البلد بشكل مباشر باستعادة حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في التعليم وحرية التنقل، والعمل في جميع القطاعات – القطاع الخاص والعام وغير الحكومي – والمساهمة في صنع القرار على جميع المستويات.

وقبل أن أناقش توصيات تعزيز فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة، من المهم أن ندرك حالة عدم اليقين بشأن ما إذا كانت حركة طالبان قد تفرض المزيد من القيود على الأنشطة الاقتصادية للمرأة أو تستغل تركيز المجتمع الدولي على الاقتصاد والقطاع الخاص لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية خاصة بها.

وأشارك النقاط التالية مع الأعضاء كي ينظروا فيها في أعقاب المشاورات التي أجريتها مع رائدات الأعمال والمهنيات الأفغانيات في البلد. وخلال تلك المشاورات، علمت بحدوث انتكاسة أخرى لحقوق المرأة الاقتصادية. فقد أصدرت حركة طالبان تعميمًا بتخفيض رواتب النساء الموظفات لدى الإدارة السابقة إلى 000 5 أفغاني، أي 70 دولاراً أمريكيًا شهريًا، بغض النظر عن أدوارهن كمعلمات أو عاملات في المجال الطبي. وهذا المبلغ لا يغطي نفقات المعيشة الأساسية، مثل الإيجار الشهري. ولذلك يجب على طالبان أولاً وقبل كل شيء إلغاء جميع أشكال الحظر المفروضة على حقوق الفتيات والنساء، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعليم وبتوظيفهن في القطاعين العام وغير الحكومي. ويجب على حركة طالبان إزالة القيود المفروضة على حركة المرأة وتواجدها في الأماكن العامة، لأن هذه العناصر أساسية لمشاركتها الاقتصادية. لقد مرت ثلاث سنوات على آخر فوج من لدينا من خريجات الثانوية العامة – الخريجات اللاتي كان بإمكانهن مواصلة التعليم العالي ومزاولة المهن المطلوبة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. وأود أن أذكّر الأعضاء بالقرار 2681 (2023)، الذي دعا إلى الإلغاء السريع لجميع القيود المفروضة على حقوق المرأة.

ومن أجل تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية والإدماج الاجتماعي، من الضروري أن تحترم طالبان حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن في ذلك النساء والفتيات والأطفال، والمجموعات العرقية والدينية المهمشة، مثل الهزارة والشيعة، ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يحاسبها على ذلك. وتحتاج المرأة الأفغانية إلى الدعم والتضامن الكاملين من المجتمع الدولي في نضالها، وهي تستحق ذلك. ويشمل ذلك زيادة التمويل للمبادرات التي تقودها النساء في جميع القطاعات من أجل تشكيل أفغانستان القائمة

على الشمول والإنصاف. وأود أن أقول بكل وضوح إن مشاركة المرأة الأفغانية وحقوقها أمر أساسي وغير قابل للتفاوض. ولا مستقبل لهذا البلد بدوننا. إنني أحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على بذل كل ما في وسعهما لضمان أن تكون المرأة وحقوق المرأة في صدارة مداولاتهما بشأن أفغانستان وألا يقوما بأي شيء من شأنه أن يكون فيه تطبيعا لطالبان أو إضفاء للشرعية عليها أو على معاملتها للمرأة وحقوقها.

وبينما يعمل المجلس على تحقيق هذا الهدف، أود أن أقدم بعض التوصيات العملية التي يمكن أن تدعم مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي على المدى القصير. في القطاع الخاص، حيث لا توجد قيود على توظيف النساء في الوقت الحالي، ينبغي بذل الجهود لتوسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء والحفاظ على القوى العاملة الحالية. ويمكن لمبادرات مثل بيئات العمل الآمنة ووسائل النقل أن تكون محورية في تحقيق ذلك. ومن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لتعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مبادرات تنمية القدرات والتدريب التأسيسي في إدارة الأعمال وبرامج الإرشاد. ومن أجل تعزيز إمكانية حصول المرأة على التمويل، لا ينبغي الاعتماد فقط على التمويل البالغ الصغر والباهظ التكلفة أو المنح المقدمة لمرة واحدة، بل يجب أن يكون ذلك من خلال قروض طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة مقترنة بالتدريب والتوجيه الشاملين. ويمكن أن يؤدي إنشاء جمعيات قطاعية للأعمال التجارية النسائية إلى تيسير الاستفادة من قوتهن الجماعية من خلال وفورات الحجم – وهو نهج يعزز جودة المنتجات ويوسع نطاق الوصول إلى السوق محلياً ودولياً.

وفي مجال ريادة الأعمال، من المهم التأكيد على فائدة الاقتصاد الرقمي بالنسبة المرأة الأفغانية، حتى ولو كان بعيد المنال على ما يبدو. وسيسهل استخدام الوسائل الرقمية الوصول إلى الأسواق العالمية والتواصل وحضور الفعاليات الإقليمية والدولية. ويجب توفير سبل الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمعدات الرقمية لجميع الأعمال التجارية التي تديرها النساء – الرسمية وغير الرسمية وغير التقليدية والتقليدية والمنزلية والزراعية. ولا يكفي الاعتماد على تسهيل المشاركة الافتراضية في التدريب ومؤتمرات العمل وغيرها من الفعاليات. وينبغي لدول المنطقة وخارجها توفير دعم خاص لتأشيرات الدخول ورعاية السفر لصاحبات الأعمال والموظفات في القطاع الخاص.

وهناك حاجة إلى برامج طويلة الأجل لمساعدة النساء على توسيع نطاق أعمالهن التجارية المنزلية والزراعية خارج منازلهن وقراهن لتصل إلى المقاطعات والمدن وخارجها. وبدون إلغاء القيود الحالية المفروضة على تعليم الفتيات وحصولهن على التعليم العالي وتنقلاتهن، فإن تلك الأعمال التجارية المنزلية قد تصاب بالركود أو تظل معتمدة على الغير إلى أجل غير مسمى. وهذا يؤكد أهمية تقديم الدعم الاستراتيجي للأسواق ومراكز الأعمال التجارية الخاصة بالنساء في جميع الولايات. وهي أماكن خارج منازل النساء يمكن أن تتيح لصاحبات الأعمال ورائدات الأعمال الطموحات والموظفات في القطاع الخاص الاجتماع والتواصل وإنشاء أسواق محلية للسلع والخدمات التي تنتجها النساء.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الاجتماع الثالث القادم في الدوحة للمبعوثين الخاصين المعنيين بأفغانستان مع الأمم المتحدة يمثل فرصة حاسمة الأهمية للدول الأعضاء لجعل حقوق الإنسان وحقوق المرأة أولوية على جدول أعمالها. إن مشاركة المرأة الأفغانية في مناقشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلد ستكون حاسمة لضمان شرعية القرارات المتخذة. يجب أن تكون المرأة الأفغانية حاضرة ويجب أن تُسمع أصواتنا. ومن الضروري أن يحافظ المجتمع الدولي خلال اجتماع الدوحة على موقف واضح وموحد لأي تعاون أو تنمية اقتصادية أو تعامل في المستقبل مع حركة طالبان يقوم على الالتزام بدعم حقوق النساء والفتيات والأطفال والجماعات الإثنية والدينية المهمشة.

بينما يناقش جميع أعضاء المجلس وضع المرأة مرة أخرى في هذه القاعة اليوم، يقبع الملايين من النساء والفتيات الأفغانيات في بيوتهن في حالة من اليأس، ويعانين من العزلة والمشاكل النفسية الحادة، ويُنحّين عن المجتمع بدون أمل في المستقبل. لقد مرت ثلاث سنوات طويلة. دعونا نستعيد حقوق المرأة الأفغانية وكرامتها وحريتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة وفق على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تقديمهما معلومات مستكملة مفيدة عن الحالة في أفغانستان. كما أشكر السيدة وفق على إحاطتها المستنيرة حول وضع المرأة الأفغانية المليء بالتحديات.

في غضون شهرين، ستكون قد مرت ثلاث سنوات منذ عودة طالبان إلى السلطة في عام 2021. وعلى الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية، مثل التحسن العام في الوضع الأمني وانخفاض إنتاج الخشخاش، إلا أن حالة حقوق الإنسان لا تزال خطيرة ولا تزال تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. كما أن الحالة الإنسانية لا تزال مترديةً، في حين تسببت الزلازل والفيضانات وعودة المواطنين الأفغان على نطاق واسع في مفاقمة القيود على الموارد. وفي هذا الصدد، نشعر بحزن شديد بسبب العدد الكبير من الضحايا والأضرار الجسيمة التي سببتها الفيضانات في شهر أيار/مايو، ونود أن نعرب عن تعازينا للضحايا وأسرهم. قدمت اليابان مساعدات طارئة استجابة لأضرار الفيضانات. وكما قيل للتو في اللقاء الإعلامي بقيادة جمهورية كوريا، فإن تأثير تغير المناخ له آثار سلبية مختلفة على الشعب الأفغاني.

من المؤكد أن التحديات الواسعة النطاق التي تواجهها أفغانستان لا تقتصر على تغير المناخ، بل تشمل كل الجبهات بدءًا من مكافحة المخدرات والإرهاب إلى الاقتصاد وتعليم المرأة وتوظيفها، من بين أمور أخرى. غير أنه لا يمكن لأفغانستان نفسها أو جيرانها وحدهم التصدي لها بنجاح. نحن، المجتمع الدولي، يمكننا وينبغي لنا أن نساعد أفغانستان في تخفيف معاناة شعبها. يعد بناء الثقة بين المجتمع الدولي وأفغانستان من خلال التعاون الملموس بشأن قضايا "عدم الندم" شرطًا أساسيًا لذلك. إن صيغة الدوحة هي المنبر الوحيد المتاح لنا حاليًا للمضي قدمًا بهذه العملية. في الاجتماع الثالث القادم للمبعوثين الخاصين في الدوحة، تحرص اليابان على إجراء تبادل صريح للآراء حول كيفية دفع عجلة التعاون الملموس. كما أن أصوات مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء، مهمة أيضاً. واليابان على استعداد لتقديم إسهامات إيجابية في أي مجال من شأنه أن يفضي إلى تحسين الوضع.

إن حقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء والفتيات، أمر بالغ الأهمية. لن تقبل اليابان الحلول الوسط فيما يخص هذه الجوانب. وإذ نعتبر اجتماع الدوحة الثالث نقطة انطلاق لتعاوننا الملموس مع حركة طالبان، فإننا نأمل بشدة أن تعترف بأن تعليم المرأة وتوظيفها من المتطلبات الأساسية لتنمية أفغانستان. كما نواصل حث حركة طالبان على إلغاء إجراءاتها القمعية وتحقيق مجتمع أفغاني تُحترم فيه حقوق المرأة.

وبالإضافة إلى القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، ذكر الأمين العام في تقريره (S/2024/469) أنه كانت هناك احتجاجات عامة في عدة ولايات للإعراب عن القلق بشأن القضايا الاقتصادية والمعيشية. وكما قالت سفارتنا في كابول بشكل مباشر ومتكرر، إذا أرادت طالبان أن تطلق على نفسها كيانًا حاكمًا مسؤولًا، فعليها أن تستجيب لمحنة هؤلاء الناس وتتخذ إجراءات. ولهذا السبب ينبغي على طالبان أن تستمع إلى آراء المشاركين في اجتماع الدوحة الثالث وأن تعمل على تهيئة بيئة تمكن المجتمع الدولي من تكريس موارده لأفغانستان. علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نوجه هذه الرسالة إلى طالبان بصوت واحد. هذه عملية طويلة الأجل، وسيتعين على شخص ما إدارة جهودنا وتيسيرها وتنسيقها. يحتاج الوضع في أفغانستان إلى هذا الشخص، لا لأنها دولة في حالة نزاع، بل لأن المجتمع الدولي يريد أفغانستان تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها، ومندمجة بالكامل في المجتمع الدولي وتفي بالتزاماتها الدولية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم اليابان الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، التي يعد دورها أساسيا وتحظى بتأييد واسع النطاق، كما يتضح من تجديد ولايتها بالإجماع في آذار/مارس (انظر S/PV.9577). نحن نقدر للأمم المتحدة جهودها

في التحضير لاجتماع الدوحة الثالث للمبعوثين الخاصين، بما في ذلك الزيارة التي قامت بها وكيلة الأمين العام ديكارلو إلى أفغانستان في أيار/مايو، وما تقوم به من تنسيق بهدف تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المعنية. كما نعرب عن تقديرنا لحكومة قطر على كرمها في استضافة اجتماع الدوحة مرة أخرى. ويحدونا أمل كبير في أن يكون اجتماعا مجديا لمستقبل أفغانستان. يجب أن نغتنم الفرصة. ستواصل اليابان، بصفتها القائم على الصياغة بشأن هذا الملف وكبلد له وجود على الأرض، معالجة القضايا المتعلقة بأفغانستان بنشاط.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن (A3+)، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون، وبلدي غيانا.

تتقدم مجموعة A3+ بالشكر إلى الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة دوتن على إحاطتيهما. كما استمعنا بعناية إلى السيدة وفق.

لا يزال الشعب الأفغاني يواجه تحديات متعددة، لا سيما التحديات المتزايدة على الجبهتين المناخية والاقتصادية، فضلاً عن تفاقم أوجه عدم المساواة والحالة الإنسانية الصعبة. وتؤكد مجموعة A3+ مرة أخرى على أنه إن أُريد تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والسلام الدائم في أفغانستان، فلا بد من اتباع نهج شمولي يرتكز على احترام الحريات الأساسية وكفالة حقوق الإنسان للجميع. إننا نشعر بالقلق إزاء تقرير الأمين العام (S/2024/469) الذي يصف تقلص الحيز السياسي والمدني والقيود التي تفرضها طالبان على حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

لا تزال المرأة في أفغانستان مستبعدة من الحياة العامة، ولا يزال حقها في العمل وحرية التنقل مقيدًا بشكل كبير. إننا نكرر دعوتنا إلى حركة طالبان للإسراع بإلغاء جميع السياسات والممارسات التي تميز ضد النساء والفتيات وتنتهك تمتعهن بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحد من قدرتهن على المساهمة في تنمية أفغانستان. كما تشعر مجموعة A3+ بقلق بالغ إزاء حقيقة أن الحق الأساسي للفتيات في أفغانستان في الحصول على تعليم جيد لا يزال مقيدًا. إن استمرار حظر تعليم الفتيات بعد الصف السادس الابتدائي يؤدي إلى خسائر تعليمية لا يمكن تداركها. وندعو طالبان إلى إعادة فتح جميع المدارس والجامعات بسرعة حتى تتمكن النساء والفتيات من الوصول إلى جميع مستويات التعليم. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان بانجول الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 5 أيار/مايو، والذي أعربت فيه المنظمة عن دعمها لأفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار والشمولية، وشددت على أهمية التصدي للتحديات التي يواجهها الشعب الأفغاني، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالحالة الإنسانية وحقوق الإنسان والجماعات الإثنية والأمن والإرهاب والمخدرات والقضايا الاجتماعية. وشددت منظمة التعاون الإسلامي أيضا على أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لجميع الأفغان وضرورة حماية الحقوق الأساسية للفتيات والنساء الأفغانيات، وخاصة الحق في التعليم والعمل، ودعت إلى مزيد من التواصل مع طالبان بشأن هذه المسائل.

ونعتقد أن البلدان والمنظمات الإقليمية تؤدي دوراً هاماً في إذكاء الوعي بأهمية الامتثال للمعايير الدولية. كما أن مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين مهمة لتحسين الحالة الاقتصادية في أفغانستان. ونرحب بالجهود المبذولة لتحسين الاتصالات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف لأفغانستان مع بلدان المنطقة.

ولكن تظل التحديات الأمنية في أفغانستان مصدر قلق. ونلاحظ تزايد عدد الحوادث التي تقوض الأمن مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2023، بما في ذلك زيادة بنسبة 97 في المائة في الحوادث المتعلقة بالمخدرات. ويجب مواصلة بذل الجهود للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحظر يجب أن يقترن بدعم مصادر دخل بديلة، ونحيط علماً ببرنامج التنمية البديلة، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يدعم آلاف الأسر الزراعية من خلال بناء قنوات ري صغيرة النطاق وإنشاء بساتين الحمضيات.

وقد أحطنا علماً أيضاً بتزايد الاشتباكات المسلحة بالقرب من الحدود بين أفغانستان وباكستان التي أسفرت عن وقوع ضحايا، بمن في

ذلك من النساء والأطفال. وندعو الجميع إلى ضبط النفس واحترام حماية جميع المدنيين والأعيان المدنية والهياكل الأساسية. وتقر مجموعة 3+1 وتشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها حركة طالبان للتصدي للتكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولتحويل مسارها من خلال حملة تسجيل الأسلحة. ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء الأعداد الكبيرة من الأطفال الذين قُتلوا وشُوهوا، بما في ذلك بسبب الذخائر المتفجرة. وفي هذا الصدد، نكرر توصية الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح الواردة في استنتاجاته الأخيرة التي خلص إليها بشأن أفغانستان بأن تتخذ جميع الأطراف على الفور جميع الإجراءات الوقائية والرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر اللازمة لتجنب الضرر وتقليله ولحماية الأطفال على نحو أفضل، بالإضافة إلى اتخاذها تدابير لضمان إزالة الذخائر المتفجرة والحد من المخاطر.

وسببت الفيضانات الأخيرة في أفغانستان خسائر في الأرواح والممتلكات وأدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية. ويحتاج أكثر من نصف سكان أفغانستان إلى المساعدات الإنسانية، كما سمعنا من السيدة أوتونبايفا. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والجهات المانحة الأخرى على تقديمها للمساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني ونشجع الجهات المانحة الدولية على زيادة دعمها. ونحث حركة طالبان أيضا على رفع القيود المفروضة على العاملات الأفغانيات في مجال الإغاثة، بما في ذلك العاملات لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، نظرا إلى أن تلك القيود تحد من إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية. ولا تزال مجموعة 3+1 يساورها بالغ القلق إزاء التحديات المناخية التي تواجه أفغانستان، مع التأكيد على الأهمية الحاسمة للاستثمار في جهود التخفيف من آثار المخاطر والتكيف. ونعرب عن مشاعر الحزن والمواساة لأسر أولئك الذين فقدوا أرواحهم في الفيضانات الأخيرة.

ومع اقتراب موعد الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين في الدوحة الذي سيُعقد في نهاية هذا الشهر، نحيط علما بإعلان طالبان أنها ستشارك فيه. ونعتقد أن المشاركة البناءة والشاملة في المسائل الحاسمة ستعود بالنفع على الشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة 3+1 إلى أن تكون المسائل التي تؤثر على الأطفال وحقوق النساء والفتيات والقيود المفرطة المفروضة عليهن جزءاً من المناقشات، بما في ذلك في سياق الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، وأن تشارك المرأة الأفغانية مشاركة مجدية في عملية الدوحة.

في الختام، نكرر دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وللسيدة أوتونبايفا على عملهما الهام في أفغانستان.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونبايفا والمديرة دوتن والسيدة وفق على إحاطاتهن ورسائلهن. وأود أن أبدأ بالإشادة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للأنشطة التي اضطلعت بها في آخر فترة مشمولة بالتقرير. ولا يزال وجود البعثة بالغ الأهمية، وخاصة من خلال عملها في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والحوار السياسي المستمر مع حركة طالبان. وإذ تواجه أفغانستان باستمرار مجموعة واسعة من التحديات، أود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، إن لتأثر أفغانستان بتغير المناخ تداعيات إنسانية خطيرة. فالبلد يشهد ظواهر جوية قصوى وكوارث طبيعية متكررة مرتبطة بالمناخ في الوقت الذي لا يزال فيه مستوى التأهب للاستجابة منخفضاً. وتؤدي هذه الظروف إلى تفاقم الحالة المتردية في البلد، وتؤثر تأثيرا مباشرا على سبل عيش الناس وصحتهم وأمنهم الغذائي والمائي. ووفقًا لتحليل شامل للمخاطر أجرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يتسبب الضغط الناجم عن ندرة الموارد الطبيعية في منافسة محلية ويزيد من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المحلية المهمشة بالفعل، بما في ذلك الأقليات والنازحون والنساء والفتيات. وينبغي أن تكون أنظمة الإنذار المبكر الشاملة والفعالة المتعلقة بالجفاف والفيضانات أولوية قصوى في جميع الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار المخاطر وبرامج المساعدة الإنسانية.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها بالحالة المزرية لحقوق الإنسان. إن محنة النساء والفتيات الأفغانيات مثال صارخ على القمع المستمر في البلد. وأعتقد أن المجلس متحد في رفض السياسات

التقييدية التي تمنع الشعب الأفغاني من التمتع بحقوقه الإنسانية وأننا جميعاً نطالب بإلغاء هذه السياسات. وأعتقد أننا جميعًا نتفق مع دعوة السيدة وفق إلى استعادة النساء والفتيات الأفغانيات حقوقهن وكرامتهن. وتؤثر الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان تأثيرا مباشرا على الحالة الأمنية.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أود التطرق إليها بسبل المضي قدما. إن سلوفينيا تدعم العمليات التي تقودها الأمم المتحدة والدور المحوري لمنظمتنا وانخراطها الطويل الأمد في هذا المجال. وقد يكون الاجتماع الثالث المقبل للمبعوثين الخاصين الذي سيُعقد في الدوحة فرصة للبدء في إحراز تقدم. ونتفق على إمكانية توسيع نطاق نهج الأمم المتحدة بحذر بهدف ضمان تحقيق نتائج ملموسة في الميدان. وينبغي أن تكون المرأة قادرة على التعبير عن رأيها في تلك العمليات وأن تتبوأ مكانة مركزية في كل الحوارات بين الأفغان لأن مصيرها يمثل مستقبل أفغانستان.

ويدعم بلدي المشاركة المتسقة والمنظمة بشأن أفغانستان بناء على نهج يساعد الشعب الأفغاني ويجلب الاستقرار والأمن والازدهار والسلام المستدام. وينبغي أن يكون نهجا يشرك النساء ويستمع إلى أصوات المجتمع المدني وينطلق من ضرورة احترام أفغانستان لالتزاماتها الدولية. ونقول ذلك برغبة صادقة في مساعدة جميع الأفغان على طريق الازدهار والتنمية الشاملة لبلدهم في المستقبل.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر أولا الممثلة الخاصة روزا أوتونباييفا والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. ونعرب عن امتناننا أيضا للسيدة منيجة وفق على شهادتها الواضحة والقوية. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في أفغانستان. وأود أن أركز اليوم على ثلاث نقاط رئيسية.

أولًا، وكما يؤكد الأمين العام في تقريره (S/2024/469)، لا تزال الحالة الاقتصادية في أفغانستان كارثية ولا يزال سكانها يعتمدون على المساعدات الإنسانية اعتمادا كبيرا. وفي هذا السياق، تعرقل القيود المستمرة التي تفرضها حركة طالبان، ولا سيما على النساء والفتيات، بما في ذلك إقصاؤهن المنهجي من الحياة العامة وحرمانهن من الحصول على تعليم جيد، قدرة الشعب الأفغاني على تحقيق الأمن والازدهار. وكما سمعنا من السيدة وفق وأكد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، السيد ريتشارد بنيت، فإن

”قيام طالبان بإضفاء طابع مؤسسي على نظام التمييز ضد النساء والفتيات وعزلهن وعدم احترام كرامتهن الإنسانية وإقصائهن، وما تسبب فيه من أضرار، ينبغي أن يهز ضمير الإنسانية.“ (A/HRC/56/25، الفقرة 127).

وتكرر سويسرا تأكيد إدانتها القوية لهذه الأعمال وتواصل تضامنها مع الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات والأقليات العرقية والدينية. وينبغي أن يظل احترام حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية ومشاركتهم في الحياة العامة أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وبدون ذلك لا يمكن أن يكون هناك طريق يؤدي إلى جعل أفغانستان تعيش في سلام مع نفسها وتتمتع بنمو اقتصادي دائم وتحقق الأمن والاستقرار لجميع سكانها.

ثانيًا، الأطفال الذين يجب أن يتمتعوا بحماية خاصة هم الأكثر عرضة للخطر في أفغانستان. وترحب سويسرا بالاستنتاجات ذات الصلة التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وتعتقد اعتقاداً راسخاً بأنها حيوية لتعزيز حماية الأطفال في أفغانستان. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذها، كما ندعو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان إلى دعم تلك الجهود بفعالية.

ثالثًا، تمثل مشكلة تغير المناخ أزمة أخرى تستحق اهتمامنا الكامل. فموجات الجفاف المتكررة والفيضانات المفاجئة وذوبان الجليد وارتفاع درجات الحرارة وتدهور التربة تتسبب في عواقب وخيمة، الأمر الذي يؤدي إلى تشريد الملايين من الأفغان ويهدد بقاءهم على قيد الحياة ويزيد العبء على الاقتصاد الهش أصلاً الذي يعتمد إلى حد كبير على الزراعة. وتذكرنا الخطة الجديدة للسلام بأهمية تسليط الضوء على التحديات التي يطرحها تغير المناخ وأوجه عدم المساواة التي

تنجم عنه، وذلك لصالح كوكبنا وكذلك لتعزيز التنمية وحقوق الإنسان وأهدافنا المشتركة في بناء السلام. ولذلك صدى خاص في أفغانستان ومنطقتها، حيث يمكن أن يصبح التنافس المتزايد حول إمدادات المياه عاملاً سريعاً جداً في عدم الاستقرار وانعدام الأمن الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاعات. ولن نتمكن من التخفيف من حدة هذه التحديات إلا بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، إلى جانب الدعم المستمر للمجتمعات المحلية. ولذلك فإننا نشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تكثيف دورها في تعزيز الحوار والتعاون على المستوى المحلي بشأن آثار تغير المناخ على السكان ووسائل عيشهم، وتعزيز الإدارة الدائمة للموارد المائية.

ومع اقتراب موعد الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين في الدوحة، نعتقد أنه من الضروري إشراك الشعب الأفغاني بكل تنوعه، وخاصة النساء والفتيات الأفغانيات في جميع العمليات المتعلقة بمستقبل البلد، بما في ذلك تنفيذ توصيات التقييم المستقل. فيجب أن تُسمع أصواتهم، ولذلك من المهم ضمان دعوة ممثلي المجتمع المدني من الرجال والنساء على حد سواء إلى اجتماعات الدوحة بشكل منتظم، وتخصيص مساحة كافية لمناقشة حقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء والفتيات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والسيدة دوتن والسيدة وفق على إحاطاتهن. كما أشكر فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأكمله على عمله من أجل بناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة وشمولية وآمنة. ونقدر التزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مواجهة العديد والعديد من التحديات.

يشدد تقرير الأمين العام (S/2024/469) على التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية العديدة التي لا يزال الشعب الأفغاني يواجهها. ونردد دعوته لوصول العاملين في مجال تقديم الإغاثة من دون عوائق. فيجب أن تذهب المساعدة إلى المستفيدين المحددين. كما يسلط التقرير الضوء على التدهور الخطير في قدرة الناس على ممارسة حقوقهم الإنسانية في أفغانستان، معززا تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان الذي صدر الأسبوع الماضي (A/HRC/56/25). وتتدد هيئات منفصلة ومستقلة تابعة للأمم المتحدة الآن بالانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها حركة طالبان وتجاهلها المطلق لميثاق الأمم المتحدة. وتوضح تلك التقارير بالتفصيل الصارخ جهود طالبان المؤسسية لمحو المرأة من المجتمع، واضطهادها الكاسح للأشخاص على أساس جنسهم، ومعاملتها القاسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان الموجهة ضد أفراد الأقليات العرقية والدينية واللغوية، وكذلك ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني، لا سيما النساء والفتيات وأفراد المجتمعات المهمشة. ويجب علينا الإصرار على إلغاء تلك الإجراءات القمعية، والضغط من أجل تحقيق العدالة والمساءلة عن الانتهاكات، وتوضيح أن حقوق الإنسان يجب ألا تكون معزولة أو غير ذات أولوية. ولا يمكن المبالغة في الضرر الناجم عن القيود التي تفرضها طالبان على النساء والفتيات. وكما قال الممثل الخاص، مرّ الآن أكثر من 000 1 يوم منذ أن حظرت حركة طالبان التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية. وإذا سُمح لهذه القيود بالاستمرار، فإن الآثار المتفشية والضارة ستؤثر على الأفغان في جميع أنحاء البلد لسنوات عديدة قادمة. فيجب علينا أن نضمن أن يكون للمرأة والمجتمع المدني المشارك صوتًا في الدوحة في الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين الذي ستستضيفه الأمم المتحدة في الدوحة في غضون أسابيع قليلة. ويجب تسليط الضوء على مخاوفهم في جميع المداولات بشأن مستقبل أفغانستان. وتدعم الولايات المتحدة الحوار المستمر مع مجموعة من أصحاب المصلحة الأفغان، بما في ذلك قادة الأعمال ورجال الأعمال الذين يسعون إلى بناء نظام اقتصادي شامل لصالح جميع المدنيين الأفغان. إن الفيضانات المأساوية الأخيرة في أفغانستان تسلط الضوء على ضرورة الانخراط مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة وبالحفاظ عليها.

أخيراً، ما زلنا نعتقد أن للأمم المتحدة دوراً مهماً في إعادة دمج أفغانستان في النظام الدولي. وكجزء من ذلك، ينبغي للأمين العام تعيين جهة تنسيق تابعة للأمم المتحدة للبدء في وضع خارطة طريق، على النحو الذي دعا إليه القرار 2721 (2023)، وينبغي له أن يكفل أن يكون لدى الشخص المعين الموارد والاستقلالية اللازمة لأداء تلك المهمة بفعالية. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، فإن استقرار أفغانستان وتنميتها يتوقفان على تعاونها وتواصلها مع جيرانها. غير أن الترابط والتعاون الإقليميين وحدهما لا يكفيان. فللمجتمع الدولي دور يضطلع به. وسيكون وجود مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة مهمًا لمعالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية وحقوق الإنسان الكبيرة في أفغانستان اليوم.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة دوتن والسيدة وفق على إحاطاتهن. كما أرحب بمشاركة ممثل أفغانستان في جلسة اليوم.

تشيد مالطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الوقت الذي تواصل فيه العمل على بناء أفغانستان تنعم بالسلام ومزدهرة وآمنة وشمولية، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها. يصف التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان (A/HRC/56/25) نظام طالبان المؤسسي للقمع الجنساني بأنه نظام فصل جنساني. وقد أدت أزمة المناخ والفقر المتجذر والقيود الجديدة التي فرضتها حركة طالبان على المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن حظرها على النساء الأفغانيات العاملات في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، إلى زيادة تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. إننا نشدد على أن مشاركة المرأة في المجتمع، علاوة على إسهاماتها المهمة، ستساعد على جعل أفغانستان أكثر قدرة على الصمود. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى التقديرات التي تشير إلى أن 23.7 مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2024.

ونعيد تأكيد دعمنا الثابت لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المشترك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة المخدرات في أفغانستان. وسنظل ملتزمين بجهود معالجة الاضطرابات المتعلقة بتعاطي المخدرات في أفغانستان، لا سيما من خلال دعم خدمات العلاج من المخدرات القائمة على الأدلة، وهو مجال أسهمت فيه مالطة مالياً في برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتقليل من الطلب على المخدرات في أفغانستان. كما يساورنا القلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تضم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واليونيسيف. كما ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ الاستنتاجات التي اعتمدها مؤخراً الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح تنفيذا كاملا.

لقد قامت لجنة التطهير بفصل العديد من أعضاء حركة طالبان من مناصبهم في المؤسسات الأمنية. وهناك تقارير تفيد بأن بعضهم جندوا من قبل تنظيم داعش – خراسان، الذي واصل هجماته على طالبان. وذلك يقوض السلام والأمن في أفغانستان، وكذلك في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، بسبب التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم داعش – خراسان.

ومع اقتراب موعد الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين في الدوحة، نعتقد أن التوصل إلى حل لحاضر أفغانستان أو مستقبلها لن يكون ممكناً من دون عملية سياسية شرعية وشاملة يتم فيها تناول حقوق النساء والفتيات بشكل جوهري في جميع بنود جدول الأعمال، ويمثل فيها تنوع الأفغان. لا يمكن أن تتجاهل ما وصفته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأنه أحد الأمثلة الصارخة في العالم على تردي حقوق المرأة. كما ينبغي أن تسترشد تفاعلاتنا مع طالبان باستراتيجيات واضحة ومعايير قائمة على حقوق الإنسان.

كما نحث على إنشاء آليات مناسبة لضمان المشاركة الكاملة والمجدية والآمنة على قدم المساواة للمرأة الأفغانية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في جميع العمليات السياسية ذات الصلة، بما في ذلك تنفيذ القرار 2721 (2023). وفي الختام، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للولاية القوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى أفغانستان. فمن خلال تنفيذها على نحو كامل، يمكننا المساعدة في تحسين الحالة في أفغانستان لصالح جميع أفراد شعبها.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روزا أوتونباييفا والسيدة ليزا دوتن والسيدة منيجة وفق على إحاطاتهن.

لم تتمكن أكثر من 1,5 مليون فتاة من الذهاب إلى المدرسة في أفغانستان منذ أكثر من 000 1 يوم. وبالإضافة إلى هذا الرقم المروع، الذي سيكون له عواقب وخيمة على مستقبل البلد، هناك انتهاكات أخرى متزايدة الخطورة للحقوق الأساسية للنساء والفتيات في البلد. لقد ساورنا القلق هذا الشهر عندما علمنا بتقارير تفيد بأن رواتب بعض الموظفات في الخدمة المدنية قد تم تخفيضها إلى النصف تقريباً، في إجراء تمييزي آخر يضاف للأسف إلى قائمة طويلة. هذا التمييز المنهجي جزء من سياسة الفصل العنصري التي تدينها فرنسا بشدة. وسيكون لذلك عواقب وخيمة على مستقبل البلد الاقتصادي واستقراره. ونود أن نشكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان والأفرقة المتخصصة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملهم الرائع. ونلاحظ بقلق أن حقوق الأفغان ككل تُنتهك بشكل يومي، بما في ذلك من خلال العودة إلى العقوبة البدنية العلنية وعلى نطاق واسع.

كما لا تزال الحالة الأمنية هشة للغاية. ولا تزال الجماعات الإرهابية نشطة، كما لاحظ فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بانتظام. ولا يزال تنظيم داعش – ولاية خراسان وتنظيم القاعدة يشكلان تهديداً للأمن الإقليمي والدولي. وكما نعلم، وجدت الجماعتان ملاذاً في أفغانستان ولا تترددان في تهديد أو ضرب المصالح الأجنبية، حتى خارج حدود البلد. كما تظل زراعة المخدرات والاتجار بها من الشواغل الرئيسية.

وفي ذلك السياق، تواصل فرنسا الدعوة لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متسقة وموحدة. ويجب أن يستند ذلك إلى مبادئ والتزامات واضحة. وما فتئت فرنسا مستعدة لتلبية احتياجات السكان الأفغان، لا سيما النساء والفتيات، في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي. لقد قدمنا أكثر من 160 مليون يورو كمساعدات إنسانية منذ عام 2021، ونحن ملتزمون بإعادة توطين النساء الأفغانيات في فرنسا من خلال برنامج نساء في خطر التابع للمنتدى العالمي للاجئين.

وتؤيد فرنسا استمرار عملية الحوار التي بدأت في الدوحة، لأنها تخدم جميع النساء والرجال الأفغان وتهدف إلى ضمان احترام أفغانستان لالتزاماتها الدولية. ولكن علينا ضمان أن يصبح هيكل عملية الحوار جامعا ويتيح تبادلا حقيقيا للآراء بشأن قضايا حقوق الإنسان. يجب أن يستمر المجتمع الدولي في مطالبة طالبان بالوفاء بالتزاماتها. يحدد القراران 2593 (2021) و 2681 (2023) توقعات واضحة، وتنفيذهما شرط لأي شكل من أشكال التطبيع.

وأود أن أعرب عن دعم فرنسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة للأمين العام وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وشركائها، الذين يقومون بعمل رائع في الميدان.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة دوتن على إحاطتيهما. كما استمعت بعناية إلى بيان السيدة وفق.

من المقرر عقد الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين المعنيين بأفغانستان في الدوحة في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه. وقد أكدت الحكومة الأفغانية المؤقتة مشاركتها. وتثني الصين على الأمم المتحدة لما قامت به من تحضيرات للاجتماع وتؤيد الترتيبات القائمة. ونأمل أن تغتنم الأطراف المعنية في الاجتماع الفرصة لتعزيز تبادل آرائها وتواصلها مع الحكومة المؤقتة وتحقيق التقارب فيما بينها، بهدف ضمان أن يتمكن الاجتماع من تحقيق نتائج في مجالات مثل التمويل بالغ الصغر، وتنمية المشاريع، ومكافحة المخدرات، والزراعة البديلة، وأن يتيح فتح فصل جديد من المشاركة والتعاون الدوليين مع البلد. نأمل أن يتم إطلاع المجلس على نتائج الاجتماع من دون تأخير. كما نأمل أن يتخذ المجلس، استناداً إلى نتائج الاجتماع، تدابير أكثر تأثيراً لمساعدة أفغانستان في استجابتها لتحديات التنمية التي

تواجهها وفي المساعدة على اندماجها في المجتمع الدولي. أود أن أشارككم أربع ملاحظات.

أولاً، ينبغي للمجلس دعم الحوار والمشاركة مع الحكومة الأفغانية المؤقتة. ويجب على المجتمع الدولي احترام الواقع السياسي المتمثل في أن حركة طالبان الأفغانية تدير البلد. وينبغي لنا، من خلال مشاركة وتواصل يتسمان بالصبر، أن نقنع الحكومة المؤقتة بأن تصبح تدريجياً أكثر ثقة بالعالم الخارجي وبمعالجة شواغل المجتمع الدولي من خلال اتخاذ مبادرات إيجابية في مجالات مثل الحكم الشامل للجميع وحماية حقوق المرأة ومصالحها. وكخطوة حاسمة على صعيد بناء الثقة، ينبغي للمجلس أن يعيد فوراً الإستثناءات الشاملة من حظر السفر لموظفي الحكومة المؤقتة المعنيين، وأن يجري تعديلات على نظام الجزاءات لعام 1988 في الوقت المناسب استناداً إلى الديناميات في الميدان، وأن ييسر تواصل الحكومة المؤقتة مع المجتمع الدولي.

ثانيًا، ينبغي للمجلس دعم أفغانستان في استجابتها للصعوبات الإنسانية. ووفقًا لتقرير الأمين العام (S/2024/469)، سيحتاج ما يقدر بنحو 23.7 مليون أفغاني إلى مساعدات إنسانية هذا العام، حيث تكافح 90 في المائة من الأسر من أجل إيجاد قوتها. ولم يتم توفير سوى 16.2 في المائة من التمويل الإنساني المطلوب البالغ 3.06 بلايين دولار. وينبغي للمجلس أن يحث الجهات المانحة على مواصلة مساعداتها الإنسانية لأفغانستان، والامتناع عن إجراء تخفيضات كبيرة في التمويل، وترجمة اهتمامها بالشعب الأفغاني إلى عمل فعال وهادف. لقد أسفر التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان عن كارثة كبيرة للشعب الأفغاني وتسبب له في صدمة كبيرة، وعلى الولايات المتحدة أن تبذل جهدًا حقيقيًا لتحمل مسؤوليتها التاريخية بزيادة مساعداتها ومساهماتها المالية لأفغانستان بدلًا من التخلي عن البلد بشكل نهائي.

ثالثًا، يجب على المجلس مساعدة أفغانستان في التغلب على العراقيل الماثلة أمام تحقيق التنمية. لقد عززت مبادرات التعاون الاقتصادي والتجارة والترابط بين بلدان المنطقة وأفغانستان تعافيها الاقتصادي وسبل العيش فيها. ومع ذلك، يشير تقرير الأمين العام أيضًا إلى أن التعاون الإقليمي وحده لا يمكن أن يعالج فجوات تمويل التنمية في أفغانستان بشكل كافٍ أو يدمج البلد بشكل كامل في النظام الاقتصادي والمالي الدولي. ومن المثير للمقلق أن الجزاءات الأحادية الجانب غير القانونية التي فرضتها بعض البلدان على أفغانستان قد عطلت نظامها المالي بشكل خطير، مما أعاق العمليات التجارية العادية وعرقل التجارة الدولية والتبادلات الاقتصادية. لقد باتت تلك الجزاءات عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية في أفغانستان. ينبغي للمجلس أن يحث تلك البلدان على إنهاء جزاءاتها الأحادية غير القانونية فوراً وبدون شروط، وإعادة الأصول الأفغانية المجمدة في الخارج بالكامل من أجل توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية في أفغانستان.

رابعاً، ينبغي على المجلس دعم الحكومة الأفغانية المؤقتة في معركتها الحازمة لدحر الإرهاب. فلا تزال القوى الإرهابية مثل تنظيم داعش والقاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية منتشرة في الوقت الراهن، وتهدد الأمن في أفغانستان نفسها وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي للمجلس أن يحث الحكومة المؤقتة على الوفاء بالتزاماتها بحسن نية واتخاذ تدابير صارمة لمكافحة جميع الأعمال الإرهابية بحزم وضمان عدم منح ملاذ آمن لأي قوى إرهابية. كما يجب على المجتمع الدولي مساعدة أفغانستان في تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذه العملية، من المهم بشكل خاص التخلي عن التحيز الأيديولوجي، ومقاومة ازدواجية المعايير، والقضاء على مكافحة الإرهاب الانتقائية.

وتشكر الصين السيدة أوتونبابيفا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهما الدؤوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وندعم البعثة في دورها المستمر في إقامة تواصل وتعاون أوثق بين المجتمع الدولي وأفغانستان لمساعدة الشعب الأفغاني على تلبية احتياجاته الأكثر إلحاحاً وتحقيق التنمية المستدامة. وبوصف الصين جارة صديقة، فإنها تدعمن دوما وبحزم السلام والاستقرار والتنمية والازدهار في أفغانستان، ونحن ملتزمون بمساعدة شعبها إلى أقصى حد ممكن.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للمعلومات التي قدمتها الممثلة الخاصة روزا أوتونباييفا والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة منيجة وفق، ممثلة المرأة والمجتمع المدني. أرحب بحضور ممثلي أفغانستان وإيرانوباكستانوالهند هنا اليوم.

يحذر التقرير الفصلي للأمين العام (S/2024/469) من الحالة الاقتصادية الخطيرة والتحديات الإنسانية التي لا يزال السكان المدنيون في أفغانستان يواجهونها، ويتناول التقرير مسائل حقوق الإنسان والإرهاب الخطيرة التي تجبرنا على دراسة الحالة في أفغانستان.

وفي مجال حقوق الإنسان، أصبح واقع النساء والفتيات أكثر خطورة من أي وقت مضى، إذ يستمر حرمانهن من أبسط حقوقهن الأساسية في التعليم والعمل والمشاركة في المجتمع. وقد حُرمت ملايين الفتيات والشابات الأفغانيات الآن من الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات لأكثر من 000 1 يوم، مما يزيد من تعرضهن للعنف الجنسي والجنساني وزواج الأطفال والإيذاء المنزلي. ومن الضروري إيجاد طريقة عاجلة لإيقاف المراسيم التي تمنعهن من العودة إلى الفصول الدراسية.

وعلى الصعيد الإنساني، تواجه منظمات الإغاثة صعوبات في العمل بسبب الحظر المفروض على توظيف الإناث. وقد تفاقم ذلك بسبب قرار سلطات الأمر الواقع بالتخفيض التعسفي لرواتب النساء اللاتي ما زلن يعملن لإجبارهن على الاستقالة. وقد تفاقمت الحالة إلى درجة أن نصف السكان يحتاجون الآن إلى المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، وتضاعف عدد الأطفال المصابين بالأمراض المعدية، كما أن جهود الأفرقة العاملة على الأرض يعوقها نقص التمويل المستدام في الوقت المناسب.

وفي الوقت نفسه، لم ينحسر الإرهاب. فحوادث العنف المنسوبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان، الذي يعمل انطلاقاً من الأراضي الأفغانية، تعرض حياة وسلامة السكان المدنيين للخطر وتشكل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، فإن الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان، الذي سيعقد في الدوحة في نهاية شهر حزيران/يونيه، يوفر فرصة أولاً لتعزيز الحوار الشامل للجميع بين الأفغان، بما يشمل مشاركة المرأة والأقليات العرقية والقطاعات الاجتماعية والسياسية الأخرى بشكل موضوعي وآمن؛ وثانياً، لتشجيع التعاون الثنائي والإقليمي لتحسين الظروف المعيشية للسكان؛ وثالثًا، لاستكشاف الإمكانيات الحقيقية للتغلب على القيود التي يفرضها نظام طالبان على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات الأفغانيات.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن إكوادور تدعم أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وتؤكد من جديد أن بناء أفغانستان مزدهرة ومستقرة وآمنة وسلمية لن يتحقق إلا عند تنشيط الحيز المدني وإعطاء الأولوية للحوار وسيادة القانون والمصالحة الوطنية.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا والمديرة دوتن على إحاطتيهما وعلى جميع أعمال الأمم المتحدة على الأرض، وأشكر السيدة وفق على توضيحها القوي للضرر الذي ألحقته سياسات طالبان بالنساء والفتيات وإمكانيات التغيير.

ونرحب بهذه الفرصة التي أتيحت للمجلس لتقييم الحالة قبل الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان، الذي دعت إليه الأمم المتحدة، وندعو إلى ما يلي.

أولاً، بينما نرحب بإشارة حركة طالبان إلى نيتها حضور الاجتماع في الدوحة، فإنه يجب عليها أيضًا أن تظهر نيتها في تغيير طريقة تصرفها والاستماع إلى شواغل الشعب الأفغاني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متحداً وواضحاً بشأن الحاجة الملحة لوفاء طالبان بالتزاماتها وتراجعها عن جميع السياسات التي تقيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أفغانستان، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. ويشمل ذلك مرسوم طالبان الذي يحظر على الفتيات الالتحاق بالمدارس الثانوية، والذي أصبح ساريًا الآن منذ أكثر من 000 1 يوم. وهذا الفترة هي أكثر بألف يوم مما يجب أن يكون، مع تخلف نصف السكان عن

الركب. إنها سياسة لا يمكن تبريرها على الإطلاق، وتؤدي إلى نتائج عكسية. وكما قالت السيدة وفق، فإن معالجة هذه القيود يجب أن تظل في مقدمة أولويات المجتمع الدولي في جميع أعمالنا.

ثانيًا، مع تمويل خطة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية والاستجابة لأفغانستان في عام 2024 بنسبة 20 في المائة فقط، فإننا نحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه. وتسير المملكة المتحدة على الطريق الصحيح لتقديم أكثر من 190 مليون دولار كمساعدات هذا العام، مما يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك توفير الغذاء المنقذ للحياة والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وفي ضوء القيود المستمرة التي تفرضها حركة طالبان، نواصل دعم تقديم التعليم من خلال المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف للمنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة.

وأخيراً، وبعد مرور ما يقرب من ستة أشهر على اتخاذ القرار 2721 (2023)، ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دفع عجلة التقدم بشأن التوصيات الواردة في التقييم المستقل للمنسق الخاص (انظر S/2023/856، المرفق). وهناك حاجة ماسة إلى تعيين مبعوث خاص لجمع المجتمع الدولي في العمل معا والحد من خطر امتداد التحديات التي تواجهها أفغانستان إلى المنطقة وخارجها.

وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل بشكل بنّاء مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة، في أفغانستان وخارجها، في هذا المسعى المشترك من أجل إحلال السلام في أفغانستان ومع جيرانها والمجتمع الدولي.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقييمها للحالة في البلد. وتدعم روسيا أنشطة البعثة تحت قيادتها في إطار المهام الموكلة للبعثة. وننوه باهتمام كابول بإقامة اتصالات معها والحفاظ عليها. ونرحب بالتزام الأمم المتحدة الثابت بالحفاظ على وجودها في أفغانستان وتقديم المساعدة التي يحتاجها شعبها. وقد استمعنا بعناية إلى إحاطة السيدة دوتن وإلى ملاحظات ممثلة المجتمع المدني، ويسرنا أيضا أن أصحاب المصلحة الإقليميين قد أعطيت لهم الكلمة في هذه المناقشة. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2024/469) ونود أن نوضح النقاط التالية.

يناقش مجلس الأمن الحالة في أفغانستان منذ عدة سنوات حتى الآن. وخلال تلك الفترة، شهد البلد حكم طالبان في تسعينيات القرن الماضي، وتلا ذلك حرب دامت 20 عاماً أسفرت عملياً عن انهيار البلد والهروب المخزي للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ومنذ 15 آب/أغسطس 2021، أصبح البلد مرة أخرى تحت حكم حركة طالبان. إن الوعود الصاخبة التي أطلقها مقدمو المداخلات بشأن بناء السلام الذي طال انتظاره ظلت في الواقع كلمات جوفاء. ولا يزال شعب هذا البلد الذي طالت معاناته مضطراً للتعامل بمفرده مع كامل نطاق مشاكله وتحدياته، في ظل استمرار الجزاءات الأحادية الجانب والأزمة الإنسانية غير المسبوقة. ولذلك فمن المشجع أن سلطات الأمر الواقع نفسها، وعلى عكس تنبؤات زملائنا الغربيين حول الانهيار السياسي والاقتصادي الوشيك لبلد كان مدعومًا بالمساعدات الدولية لسنوات، قد نجحت في إجراء تقييم رصين للوضع والمراهنة على مسار تعزيز التعاون الإقليمي واستعادة إمكاناته الاجتماعية والاقتصادية. وهي تسعى لتحقيق مسارها الخاص نحو التنمية المستقلة في أفغانستان بدون الاعتماد على المساعدة الغربية.

ونشاطر الأمين العام تقييمه للحالة السياسية الداخلية الصعبة في أفغانستان. ولا يزال القلق يساورنا بشكل خاص إزاء المخاطر الأمنية الناجمة عن استمرار النشاط الإرهابي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع، فإن نفوذ الإرهابيين في البلد يزداد قوة وهم يتعمدون تأجيج الوضع من خلال شنّ هجمات متزايدة، بهدف واضح هو تصوير أنفسهم كقوة بديلة، وتقويض الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. والآن يتعرض أفراد الأقليات الدينية والعرقية، بمن في ذلك النساء والأطفال، لهجماتهم الإرهابية الكبيرة. ويعترف المسلحون أنفسهم بتلقي تمويل من الخارج وبوجود مقاتلين إرهابيين أجانب في صفوفهم. ومن

وقت لآخر، يغيرون أساليبهم ويحاولون تجنيد أنصار جدد. وبالنظر إلى أعداد الأسلحة التي خلفتها القوات الغربية، أصبح خطر وقوعها في أيدي المسلحين وانتشارها في جميع أنحاء المنطقة وخارجها خطرا حقيقيا للغاية. وهناك مشكلة أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإرهاب وهي مشكلة المخدرات. والجهود التي تبذلها طالبان في هذا الصدد غير كافية، ومن الضروري تقديم مساعدة دولية وإقليمية شاملة، عبر قنوات منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولا يزال دعم المزارعين الأفغان أمراً أساسياً. كما أن إنتاج المخدرات الاصطناعية يشكل مصدر قلق.

ونركز بصفة خاصة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وننوه بالجهود التي بُذلت من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. ونشدد على العمل المتفاني الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية وموظفوها، الذين ما زالوا مستعدين للبقاء في الميدان ومساعدة الأفغان مهما كانت الظروف. لكن من الواضح، للأسف، أن هذه التدابير ليست كافية. ولا يزال المانحون الغربيون، الذين رفضوا بشكل قاطع إمكانية المساهمة في تنمية البلد وترميم المدارس والمستشفيات وبناء الطرق التي تربط المقاطعات أو المدن بالمناطق الريفية، يعرقلون جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع نطاق المساعدة لتتجاوز الاحتياجات الأساسية. ويقدم بلدي يقدم بشكل منهجي مساعدة تستهدف المحتاجين في أفغانستان. وفي 20 حزيران/يونيه، قامت طائرات تابعة لوزارة حالات الطوارئ في روسيا بإيصال أكثر من 20 طناً من المواد الغذائية والسلع الأساسية إلى كابول في إطار عمليتنا الخامسة لنقل الإمدادات الإنسانية للأفغان جوا.

نواصل أيضا مراقبة الحالة فيما يتعلق بحقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات، وتشكيل حكومة تشمل الجميع حقا بمشاركة جميع الفئات الإثنية والسياسية في البلد. ونتوقع أن نرى خطوة إيجابية على كلا هذين المسارين.

لقد عملنا باستمرار استنادا إلى افتراض أنه لا بديل عن اتباع نهج واقعي شامل تجاه أفغانستان. واتخذ المشاركون في صيغة موسكو أيضا هذا الموقف، الذي يستند إلى تحليل موضوعي وتقييم متوازن للحالة وآفاق التسوية. وسيظل من الضروري للمجتمع الدولي نفسه أن يتعاون بشكل بناء فيما يتعلق بأفغانستان. أولًا وقبل كل شيء، يجب أن يأخذ في الاعتبار احتياجات الأفغان أنفسهم وأن يقيم حواراً متأنياً مع سلطات الأمر الواقع بشأن مجموعة واسعة من المسائل الملحة، دون ابتزاز أو ضغط. فهذا هو مفتاح الاستقرار في البلد، وفي نهاية المطاف في المنطقة بأسرها. ويمكننا أن نرى أن حركة طالبان نفسها مهتمة أيضا بهذا النوع من التفاعل العملي الواسع النطاق. ومن المهم إجراء تقييم واقعي للحقائق على أرض الواقع والتوقف عن محاولة حمل أفغانستان على اتباع ما يمليه الآخرون، بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة. لقد أثبت تاريخ البلد مراراً أن هذه الإجراءات غير مجدية وتؤدي إلى نتائج عكسية. وفي هذا الصدد، ننوه بالجهود المبذولة لعقد الاجتماع المقبل للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان، المقرر في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه. ونعتقد أنه لن يتسنى مناقشة الحالة في أفغانستان مناقشة فعالة دون مشاركة مباشرة من سلطات الأمر الواقع.

ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما حق الشعب الأفغاني وآماله في العيش في سلام واستقرار، والنظام في المنطقة بأسرها يتوقف على ذلك. غير أن من المستحيل بناء هذا السلام الطويل الأجل والمستدام دون التعاون مع سلطات الأمر الواقع بشأن مجموعة واسعة من المسائل. فليس هناك سبيل آخر. ويتوقف على ذلك الحل السريع للمأزق الحالي وإعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي فيما بعد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات وعلى عملهما الدؤوب في الميدان. كما أتقدم بخالص تقديري للسيدة وفق على أفكارها الثاقبة المنبثقة عن تجربتها في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة الأفغانية. وأود اليوم أن أنقل الرسائل الثلاث التالية.

أولاً، أود أن أقول لجميع الجهات السياسية الأفغانية، وعلى رأسها حركة طالبان، أن الشرعية تنبع من ضمان رفاهية الشعب، سواء منها المادية أو العقلية، وتشكل حقوق الإنسان مصدراً قوياً للشرعية في نظر المدنيين. وفي هذا السياق، لا نرى أي منطق أو مبرر لإجبار الفتيات بعد الصف السادس الابتدائي على ترك المدرسة، وهو ما يجري منذ أكثر من 1 000 يوم. وباعتبارنا بلداً من البلدان المانحة الرئيسية قدم 74 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لأفغانستان خلال السنوات الثلاث الماضية، نرى أيضا أن تدخل السلطات بشكل متزايد في الأنشطة الإنسانية – بما في ذلك العنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والقيود المستمرة على العاملات في المجال الإنساني، واللوائح الجديدة بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية – غير مقبول على الإطلاق. ونود أن نشير إلى الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/469) وهي أن الاتصالات الإقليمية وحدها لا يمكن أن تسفر عن الموارد المالية الهائلة اللازمة للمساعدة الإنسانية والإنمائية أو استعادة إمكانية لجوء أفغانستان إلى الآليات الدولية. والواقع أن إعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي مشروع واسع النطاق له متطلبات تتجاوز ما يمكن القيام به في المنطقة وحدها، ولا يوجد كيان أفضل من الأمم المتحدة لتيسير هذه العملية. ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على أهمية الاجتماع الثالث القادم للمبعوثين الخاصين في الدوحة في هذا الصدد. ويجب أن نوضح أن مسألة رفاه الشعب الأفغاني وحقوقه الإنسانية، لا سيما النساء والفتيات، لا يمكن تهميشها أو تجنبها في هذا المنتدى.

ثانياً، إن الرسالة التي أوجهها إلى أنفسنا، بما يشمل المجلس والأمم المتحدة عموما، هي أن التعاون أداة مهمة في السعي لتحقيق الهدف النهائي وهو أن تنعم أفغانستان بالسلام مع الوفاء بالتزاماتها الدولية. ولكن ذلك ليس، ولا ينبغي أن يكون الهدف في حد ذاته. وبناءً على الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأمانة العامة في تيسير تواصل المجتمع الدولي مع الأطراف المعنية الأفغانية، نتطلع إلى تسريع المناقشات بشأن معايير التعاون بين الدول الأعضاء، بما في ذلك في هذه القاعة، ومبادئ هذا التعاون وآلياته.

أخيراً، أود أن أقول للشعب الأفغاني إن المجتمع الدولي على وشك الشروع في مناقشات متعمقة بشأن مجالات اهتمام محددة، مثل مكافحة المخدرات وتغير المناخ والقطاع الخاص، وهي مجالات يشار إليها غالبا بنقاط الدخول أو مسائل بناء الثقة. وفي هذه المناقشات، ستكون معاناة الشعب الأفغاني واحتياجاته الخاصة دائماً محور مداولاتنا. فعلى سبيل المثال، أتيحت لنا مؤخراً فرصة التواصل مع شابة أفغانية تقود شبكة من الشباب الأفغاني تهدف إلى التصدي لتغير المناخ في أفغانستان. واستمعنا إلى الصعوبات المتصلة بالقيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية، ونقص تمويل العمل المناخي وندرة التمثيل الأفغاني في المحافل الدولية. ومما يبعثنا على التفاؤل في الوقت نفسه أن الشبكة لا تزال قادرة على حشد المتطوعين لدعم جهود التكيف المحلية في مختلف المقاطعات. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نسمع مزيدا من هذه الأصوات المهمة في طريقنا إلى الأمام. ولهذا السبب أيضا دعونا السيدة وفق إلى هذه القاعة اليوم.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على تضامننا مع شعب أفغانستان. فإن جمهورية كوريا، باعتبارها بلدا له تجربته الخاصة في النهوض من رماد الحرب لتحقيق التنمية وبلداً يدافع عن القيم العالمية بقوة، لن تغفل عن أفغانستان، لا سيما نساؤها وفتياتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فائق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة، وأن أشيد بكم على قيادتكم القديرة للمجلس هذا الشهر. أود أن أشكر السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. والسيدة منيجة وفق، التي أشكرها أيضا على رسالتها القوية

جدا التي تعبر عن أصوات النساء الأفغانيات. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ امتناننا لأعضاء المجلس على التزامهم الثابت بتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان. كما نشكر الأعضاء الذين أعربوا عن تعازيهم للشعب الأفغاني في مواجهة الفيضانات المفاجئة التي وقعت مؤخراً. ونشكر بشكل خاص جميع من أكدوا من جديد دعمهم لشعب أفغانستان، وأبرزوا أهمية استيعاب الجميع واحترام الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها لجميع المواطنين الأفغان، لا سيما النساء والفتيات والأقليات. وإضافة إلى ذلك، نشكر جميع الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على مواصلة انخراطها واستمرارها في تقديم الدعم الإنساني الحيوي والمنقذ للحياة إلى شعب أفغانستان في هذه الأوقات التي تشهد أزمة عميقة.

ستستضيف الأمم المتحدة الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين لأفغانستان في الدوحة خلال الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه، الذي سيضم ممثلين خاصين لأفغانستان من مختلف البلدان. ونشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى تشجيع الحوار الدولي وتعزيز تنسيق الجهود لمعالجة الأزمة الأفغانية المتعددة الأوجه. بيد أن مما يبعث على الإحباط أن نرى انحرافاً عن الهدف الأساسي لاجتماعي الدوحة السابقين. فقد أكد الاجتماعان الماضيان في الدوحة، إلى جانب القرار 2721 (2023) وتقرير التقييم المستقل (S/2023/856، المرفق)، على زيادة المشاركة الدولية بطريقة أكثر اتساقاً وتنسيقاً وتنظيماً لتحقيق حالة نهائية تنعم فيها أفغانستان بالسلام مع نفسها ومع جيرانها، وتندمج من جديد اندماجا كاملا في المجتمع الدولي وتفي بالتزاماتها الدولية.

لا يمكن تحقيق هذا الهدف دون تناول مسألة الشرعية والعملية السياسية والأزمة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات في التعليم والعمل في إطار نهج متكامل وشامل. ويؤكد الشعب الأفغاني منذ أمد طويل على ضرورة معالجة العنصر السياسي في الأزمة الأفغانية، الذي لا يزال هو عدم وجود نظام سياسي شامل وتمثيلي يحظى بالدعم ويستمد شرعيته من الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي، وذلك من خلال عملية سياسية تشمل التعامل مع جميع الأطراف المعنية الأفغانية، بما في ذلك المجتمع المدني والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى التي تشاطر رؤية مشتركة لأفغانستان شاملة وتعددية. كما ورد في تقرير التقييم الذي أعده المنسق الخاص بدء عملية سياسية.

ومما يخيب الأمل أن جدول أعمال مؤتمر الدوحة الثالث لا يتضمن العملية السياسية أو حقوق الإنسان باعتبارهما مسألتين بالغتي الأهمية في مناقشاته الموضوعية وأن ممثلي المجتمع المدني والمرأة لن يجلسوا على الطاولة. وسيُعتبر ذلك تجاهلا للمسائل التي تعتبر أساسية بالنسبة للشعب الأفغاني وبشكل عام عن الأهداف التي تم الالتزام بها دوليا بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وسيُنظر إليه على أنه انتكاسة أخرى، تشير إلى اعتبار الحالة أمرا طبيعيا دون أي تغييرات ملموسة على أرض الواقع. ونردد دعوة المقرر الخاص في تقريره الأخير الصادر في حزيران/يونيه (A/HRC/56/25) إلى ضمان إشراك المرأة الأفغانية في جميع المناقشات السياسية، بما فيها عملية الدوحة.

ونعتقد أن اتباع نهج دولي أكثر فعالية وتكاملاً، كما دعا إليه تقرير التقييم المستقل، يتطلب التركيز بشكل مستمر ومتوازٍ على مسائل العملية السياسية والأزمة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات في التعليم والعمل. وبشكل أعم، أكدنا باستمرار على أن المشاركة الدولية يجب أن تكون مبدئية ومتوافقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونؤكد من جديد على أنه لن تتمخض أي مناقشات بشأن مستقبل الشعب الأفغاني عن أي نتائج ملموسة دون معالجة المسائل والشواغل الأساسية. ومنها الشرعية الوطنية؛ وحقوق الإنسان الإسلامية والأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات؛ والتهديدات الأمنية مثل التطرف والإرهاب والمخدرات، التي ساهمت في الجمود الحالي. وعلاوة على ذلك، تعلمنا من التجربة أنه لا يمكننا تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد دون ضمان إشراك جميع الفئات الأفغانية المعنية وذات المصداقية، بمن في ذلك ممثلو

المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والدبلوماسيون والقوى والحركات الديمقراطية الأخرى، وتمثيلها تمثيلا متوازنا.

وما حركة طالبان سوى طرف من الأطراف الداخلية ولا تمثل ولا يمكن أن تمثل شعب أفغانستان ككل. وينبغي لنا ألا نتجاهل المطالب المشروعة للشعب الأفغاني، لا سيما النساء والفتيات، وألا نعتبر نظام الفصل العنصري بين الجنسين في أفغانستان أمرا طبيعياً. ونأمل أن تنظر عملية الدوحة في توصيات تقرير التقييم المستقل وأن تركز على صياغة توافق في الآراء بين جميع الأطراف المعنية الدولية والأفغانية. ونحث الأمين العام على النظر بجدية في هذه النقاط وضمان إشراك ممثلين عن المرأة والمجتمع المدني في جميع المناقشات بشأن أفغانستان، بما في ذلك اجتماع الدوحة المقبل. فمؤتمر الدوحة يتيح لطالبان والمجتمع الدولي فرصة بالغة الأهمية لمناقشة خريطة طريق والاتفاق عليها باعتماد خطة عمل أو آلية تنفيذ ذات أهداف معينة وجداول زمنية محددة. وسيساعد ذلك في تقدم أفغانستان لتصبح دولة شاملة وموحدة وسلمية وديمقراطية.

أود أن أكرر أن الشعب الأفغاني قد سئم من النزاع والحرب. إنه يتوق إلى السلام الدائم والأمن والازدهار. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نظام حكم شرعي وخاضع للمساءلة وشامل للجميع، يقوم على سيادة القانون والعدالة وإرادة الشعب، ويلتزم التزاما ثابتا باحترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين وحمايتها، وباحترام التزامات أفغانستان الدولية. ويقتضي ذلك من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين وجميع الأطراف المعنية بذل جهود مشتركة للعمل بالتعاون وبحسن نية من أجل تحقيق الاستقرار والشمولية والازدهار في أفغانستان. ولا يمكننا تأمين مستقبل أفضل للشعب الأفغاني إلا من خلال هذا العمل الشامل والمنسق والموحد. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا لتعيين مبعوث خاص لضمان مشاركة دولية مكرسة ومنسقة مع أفغانستان.

وتواجه أفغانستان حالة مزرية على صعيد حقوق الإنسان ومن النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب سياسات طالبان القمعية وتجاهلها للمعايير الدولية. ويعاني البلد من أزمة إنسانية معقدة بسبب عقود من الحرب والنزوح والتخلف والفقر وانعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ويحتاج نحو 29 مليون من الأفغان إلى المساعدة الإنسانية. كما يحتاج ملايين من اللاجئين والمهاجرين الأفغان إلى الدعم في البلدان المجاورة لنا. ولا تزال خطة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية في أفغانستان لعام 2024 تعاني من نقص شديد في التمويل. وتواجه جهود الإغاثة مزيدا من العوائق بسبب فجوات التمويل والفيضانات الأخيرة والقيود التي تفرضها حركة طالبان على الأفغانيات العاملات في مجال الإغاثة، كما أشار إليه متكلمون سابقون.

كما أن حالة حقوق الإنسان سيئة للغاية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وتصف التقارير الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان نظاماً راسخا للتمييز والفصل وإقصاء النساء والفتيات من الحياة العامة. ويشمل ذلك التطبيق القاسي لقواعد اللباس، والاحتجاز التعسفي للنشطاء والصحفيين، وعمليات الإعدام العلنية والعقوبات البدنية. وتعد أفغانستان الدولة الوحيدة في العالم التي تُمنع فيها الفتيات من الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي. وتتنافى هذه السياسات والممارسات مع التعاليم الإسلامية الصحيحة. فهذه الأعمال لا تنتهك حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل تقوض أيضا إمكانية تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان. ويتضرر عموم السكان هذه الانتهاكات من خلال عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والتهجير. تواجه الأقليات الإثنية والدينية تمييزاً شديدًا، مما يفاقم التوترات الاجتماعية. لقد تقلص الحيز المدني بسبب زيادة القيود والمراقبة والمضايقات التي يتعرض لها المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مما أدى إلى خنق المعارضة والصحافة الناقدة. ويرد ذلك بالتفصيل في تقرير السيد ريتشارد بينيت، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان (A/HRC/56/25).

وعلى الرغم من ادعاءات طالبان بزيادة الإيرادات، إلا أن رفضها للامتثال للقواعد الدولية ومعايير حقوق الإنسان حال دون تحقيق

الاستقرار السياسي والاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى حجب المساعدات، مما فاقم من الأزمة الإنسانية والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد أدى عدم وجود حوكمة شاملة للجميع إلى تعطيل التنمية وإدامة المعاناة، مع إغلاق أبواب المدارس – الآن لأكثر من 000 1 يوم – أمام الفتيات بعد الصف السادس الابتدائي.

وختامًا، فإن رفاه أفغانستان وازدهارها وأمنها ليست مجرد شواغل محلية فحسب، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار الإقليمي والعالمي. وفي هذه المرحلة الحرجة، نحض على التضامن والتوافق فيما بين أعضاء مجلس الأمن. الدعم والعمل بشكل موحد ضروريان لمعالجة الأزمة متعددة الأوجه في أفغانستان. يمكننا أن نسعى معًا من أجل تحقيق أفغانستان مستقرة ومزدهرة وشاملة للجميع وديمقراطية، بما يضمن حماية حقوق شعبها ورفاهه. إن تعاون ودعم المجتمع الدولي المستمرين، من خلال الأمم المتحدة، ضروريان لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة المفتوحة. كما أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الثاقبتين. كما استمعنا إلى البيان الذي ألقته السيدة وفق.

ما فتئت أفغانستان تواجه أزمات اقتصادية وإنسانية حادة، تفاقمت بسبب الانخفاض الكبير في المساعدات الدولية. وتؤثر الحالة بشدة على العديد من الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. ويقدّر تقرير الأمين العام (S/2024/469) أن 23,7 مليون أفغاني سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2024. ويؤثر عدم الاستقرار هذا على البلدان المجاورة، مما يبرز الحاجة إلى التعاون والتواصل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولا تزال إيران ملتزمة بدعم أفغانستان، حيث أبقت حدودها مفتوحة أمام النازحين واللاجئين الأفغان خلال الأوقات الحرجة وطوال فترة التحديات التي واجهوها، وقد استضفنا أكثر من 6 ملايين أفغاني، بتكلفة سنوية تبلغ 10 بلايين دولار – رغم الجزاءات. ووفرت إيران التعليم لـ 000 700 من الطلاب الأفغان المقيمين في إيران. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز السلام والاستقرار وتقوية الاقتصاد الأفغاني، تحافظ إيران على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع أفغانستان، مع التركيز على مشاريع مثل ميناء شابهار والسكك الحديدية وزراعة المحاصيل البديلة للحد من إنتاج المخدرات.

غير أن إيران تواجه تحديات كبيرة، مثل الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، وتدعو إلى زيادة الدعم الدولي. لقد ضبطت إيران في العام الماضي أكثر من 000 1 طن من المخدرات الأفغانية، وفقد العديد من ضباط إنفاذ القانون الإيرانيين أرواحهم. ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن العقوبات الأمريكية غير القانونية ونقص المساعدات الدولية، لا تستطيع إيران وحدها إدارة تدفق اللاجئين الأفغان والمخدرات اللذين يؤثران على المنطقة بأكملها. ويشعر الشعب الإيراني بالإحباط بسبب غياب الدعم الدولي في إدارة أزمتي اللاجئين وتهريب المخدرات.

يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم السريع والكافي والمستمر للبلدان المضيفة، مثل إيران. ولا تزال التهديدات الإرهابية من داخل أفغانستان تشكل مخاوف كبيرة. وتشك إيران في قدرة سلطات الأمر الواقع على مكافحة تلك التهديدات بفعالية. أما بعد، فإن التواصل الدولي المستمر مع سلطات الأمر الواقع أمر بالغ الأهمية للسلام والاستقرار الإقليميين.

وتشارك إيران بنشاط في المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز الحوار مع أفغانستان، مثل الاجتماعات الوزارية لدول الجوار وصيغة موسكو. وتدعم إيران مبادرة باكستان لعقد اجتماعات لوزراء خارجية الدول المجاورة لأفغانستان، حيث عقدت بالفعل أربع جولات ومن المقرر عقد جولة خامسة في عشق آباد.

وبمبادرة من إيران، تم إنشاء فريق اتصال إقليمي. ويضم الفريق ممثلين من إيران وباكستان والصين وروسيا. وعقدت جولتان

من الاجتماعات حتى الآن. وخلال الاجتماع الثاني، الذي عُقد في 8 حزيران/يونيه في طهران، أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في أفغانستان، لا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية المستمرة المدعومة من الخارج والنابعة من البلد والتي تؤثر على الجوار والمنطقة. وأكدوا على مسؤولية سلطات الأمر الواقع عن مكافحة الإرهاب. وتدعو إيران إلى التصدي للتطرف والإرهاب وتخلف التنمية في أفغانستان، وهي على استعداد للاضطلاع بدور فعال في إعادة إعمارها. ترحب إيران بالجولة القادمة من عملية الدوحة، المقرر عقدها في 30 حزيران/يونيه و 1 تموز/يوليه 2024.

وتدرك إيران الدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان وتدعم جهود الممثلة الخاصة في هذا الصدد. وخلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها الممثلة الخاصة إلى طهران في 11 أيار/مايو، ركزت المناقشات على مساعدة الشعب الأفغاني وتعزيز السلام والاستقرار.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجددًا أن المساعدات الإنسانية لأفغانستان يجب أن تظل محايدة وغير مشروطة. أي تسييس للمساعدات سيضر بالشعب الأفغاني. وعلى هذا النحو، يجب إعادة الأصول المجمدة بدون قيد أو شرط، ويجب ألا تعيق العقوبات جهود التنشيط الاقتصادي. يجب على الدول الغربية، التي احتلت أفغانستان لأكثر من 20 عامًا، أن تفي بالتزاماتها تجاه إعادة إعمار البلد ومكافحة الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بوفد جمهورية كوريا والسفير جونكوك هوانغ على رئاستهما الناجحة للمجلس هذا الشهر. وأود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتونباييفا، على إحاطتها القوية والمتبصرة، وأن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به في أفغانستان في بيئة صعبة للغاية. وأود أيضا أن أشكر السيدة ليزا دوتن، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة وفق على أفكارهما الثاقبة في جلسة المجلس هذه. ونحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2024/469).

لقد دعت باكستان باستمرار إلى التعاون المستمر مع السلطات الأفغانية المؤقتة من أجل تطبيع الحالة في أفغانستان. ومما يشجعنا أن الحكومة الأفغانية المؤقتة قد أعلنت قرارها بالمشاركة في اجتماع الدوحة في نهاية هذا الشهر، والذي يمثل فرصة للحوار البناء حول جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بأفغانستان.

من الضروري أن يكون كل من المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية المؤقتة واضحين بشأن الأهداف العامة التي يسعون إلى تحقيقها. ما لم نعرف إلى أين نتجه، فلن نبلغ أهدافنا أبداً. لقد أوجز المنسق الخاص لأفغانستان، السفير فريدون سينيرلي أوغلو، في تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/2023/856، المرفق)، القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها من أجل تطبيع الحالة في أفغانستان. وسعى إلى وضع خارطة طريق واقعية تتضمن خطوات متبادلة تتخذها الحكومة الأفغانية المؤقتة والمجتمع الدولي من أجل تطبيع الحالة في أفغانستان وإدماجها في المجتمع الدولي.

إن المجتمع الدولي بدوره ملزم بمساعدة 23 مليون أفغاني يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وللأسف، لم تتلق خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لأفغانستان سوى 16,2 في المائة من مبلغ 3,06 بليون دولار اللازم لتلبية احتياجات 17,3 مليون أفغاني مستهدف. ويجب تمويل الخطة بالكامل من جميع المصادر الممكنة. ومن المهم بالقدر نفسه اتخاذ تدابير مناسبة لدعم إنعاش الاقتصاد الأفغاني وإيجاد سبل تحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان. ويتطلب ذلك استعادة النظام المصرفي الأفغاني والأنشطة التجارية، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص. والأهم من ذلك، يجب أن نستكشف سبل تهيئة الظروف اللازمة للإفراج عن أصول أفغانستان المجمدة وتحويلها إلى المصرف المركزي. ومن المهم أيضا بدء مشاريع البنية التحتية والربط الإقليمي المخطط لها. ولا تزال باكستان ملتزمة بتعميق العلاقات التجارية والاقتصادية مع أفغانستان. ووقعت باكستان

والحكومة الأفغانية المؤقتة في شهر آذار/مارس اتفاقا من تسع نقاط بشأن مسائل التجارة والعبور للمساعدة في تعزيز العلاقات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، يجب أن تتخذ الحكومة الأفغانية المؤقتة أيضًا خطوات للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والمعايير المعمول بها. ولا يزال العالم يساوره القلق إزاء القيود المفروضة على النساء والفتيات في أفغانستان. فهي لا تتفق مع القانون الدولي أو التعاليم الإسلامية. ومن المتوقع أن تكفل الحكومة الأفغانية المؤقتة حق النساء والفتيات في التعليم والعمل، فضلاً عن حقوق الإنسان الأخرى. ونأمل أيضا في إحراز التقدم نحو تعزيز مزيد من الشمولية السياسية. وندعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا الاتجاه. وسيساعد ذلك على تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

وتظل الأولوية القصوى للمجتمع الدولي وجيران أفغانستان وأفغانستان نفسها هي القضاء على الإرهاب داخل أفغانستان ومنها. وما فتئت الحكومة الأفغانية المؤقتة تحارب تنظيم داعش في ولاية خراسان وأحرزت بعض أوجه التقدم، إلا أن هناك عددا من الجماعات الإرهابية الأخرى في أفغانستان، كتنظيم القاعدة وحركة طالبان باكستان والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية والحركة الإسلامية في أوزبكستان، التي يجب أن تتخذ الحكومة المؤقتة ضدها كلها إجراءات فعالة ومستمرة، بما في ذلك من أجل الامتثال للعديد من قرارات مجلس الأمن. ويشكل الإفلات من العقاب، الذي يبدو أن بعض تلك الجماعات الإرهابية تتمتع به داخل أفغانستان، تهديدًا خطيراً ومباشراً لجميع جيرانها والمجتمع الدولي. وفي نهاية المطاف، ستشكل هذه المجموعات تهديداً للحكومة المؤقتة نفسها ولأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبما أن الإرهابيين يعملون في أفغانستان ومنها، ستظل استثمارات القطاع الخاص في أفغانستان محدودة ولن يتسنى تنفيذ أي مشاريع متعلقة بالاتصالات والبنية التحتية بسلاسة. وستتعثر سياسات مكافحة المخدرات حيث إن العديد من تلك الجماعات الإرهابية متورطة في تهريب المخدرات والاتجار بها.

وتشكل حركة طالبان باكستان التهديد الأبرز والأخطر من بين تلك الجماعات الإرهابية على باكستان. وتتحمل حركة طالبان باكستان والجماعات المرتبطة بها المسؤولية عن العديد من الهجمات عبر الحدود على باكستان التي أدت إلى سقوط مئات الضحايا من المدنيين والعسكريين. وزاد حصولها على أسلحة متطورة من قوة فتك هجماتها. وقد أبلغت باكستان مراراً وتكراراً الحكومة الأفغانية المؤقتة، على مستويات رفيعة جدًا، بضرورة التصرف بحزم لوقف الهجمات الإرهابية عبر الحدود التي تشنها حركة طالبان باكستان والجماعات المرتبطة بها ونزع سلاح مقاتلي الحركة والقبض على الإرهابيين فيها وتسليمهم إلى باكستان. وللأسف، لم يُتخذ أي إجراء مجد حتى الآن على الرغم من الوعود. ولا تزال الملاذات الآمنة لحركة طالبان باكستان قريبة من الحدود الباكستانية والهجمات مستمرة عبر الحدود، بما في ذلك هجوم نفذه أحد التابعين لحركة طالبان باكستان وأسفر عن مقتل العديد من المهندسين الصينيين العاملين في مشروع داسو للطاقة الكهرمائية. وشنّ إرهابيون من حركة طالبان باكستان ينتمون إلى جماعة حافظ غول بهادور هجوماً إرهابياً عبر الحدود في 16 آذار/مارس أسفر عن استشهاد عدد من الجنود الباكستانيين. وفي 18 آذار/مارس، نفذت باكستان عمليات استخباراتية لمكافحة الإرهاب في المناطق الحدودية داخل أفغانستان للدفاع عن أراضينا ضد هذه الهجمات عبر الحدود التي يشنها إرهابيو حركة طالبان باكستان. وقُتل إرهابيون دون سقوط ضحايا من المدنيين.

وقد أدان مجلس الأمن العديد من تلك الهجمات الإرهابية على باكستان. وينبغي أن يدعو المجلس الحكومة الأفغانية المؤقتة إلى قطع صلاتها بحركة طالبان باكستان والجماعات المرتبطة بها ومنعها من شن هجمات عبر الحدود على باكستان ونزع سلاح إرهابيي حركة طالبان باكستان والقبض على قيادات الحركة وتسليمهم إلى باكستان. ونتوقع أيضا من الأمم المتحدة أن تتخذ موقفا مماثلا يتماشى مع قرارات مجلس الأمن والتقارير المقدمة إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وينبغي أن تحقق الأمم المتحدة أيضا في كيفية حصول حركة طالبان باكستان على أسلحتها المتطورة ومصادر تمويلها، بما

في ذلك من مصادر خارجية، التي تمكنها من الإبقاء على 50 000 مقاتل وعائلاتهم. وإذا كانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لا تضطلع بولاية مكافحة الإرهاب، فهذا ينبغي ألا يعني تقاعس الأمم المتحدة عن العمل. ويجب تنشيط كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لتمكين المنظمة من القيام بدورها في وضع حد للخطر الإرهابي الذي ظهر مرة أخرى من أفغانستان.

وتجمع باكستان وأفغانستان، جارتنا المباشرة، روابط عرقية وتاريخية وعقائدية ولغوية وثقافية وثيقة. وتقود باكستان دوافع وطنية لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان وسنواصل العمل على جميع الصعد الثنائية والإقليمية والدولية ومع الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم. إننا نقدر الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا بشأن الحالة في أفغانستان، ولا سيما التطورات الأخيرة. وكذلك كانت الأفكار التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وممثلة المجتمع المدني مفيدة للغاية.

إن الهند جارة مجاورة لأفغانستان وتربطها بشعبها روابط تاريخية وحضارية، ولا تزال تلك الروابط القديمة توجه علاقاتنا مع ذلك البلد. وتراقب الهند عن كثب التطورات في أفغانستان، نظراً لتأثيرها على الدول المجاورة مثلنا. إن هدفنا هو إرساء السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان على المدى الطويل وتحقيق رفاهية شعبها. وفي ذلك السياق، أود أن أبدي بعض الملاحظات.

أولاً، ينبغي أن تستمر المعايير التي حددها المجلس من خلال قراره 2593 (2021) في توجيه نهج المجتمع الدولي تجاه أفغانستان. وتشمل أولوياتنا المشتركة أهمية مكافحة الإرهاب وتحقيق الحكم الشامل وحماية حقوق ومصالح المرأة والطفل والأقليات ومكافحة المخدرات وإيلاء الأولوية للمساعدات الإنسانية من أجل رفاه شعب البلد. ومن المهم أيضًا ضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان لنشر عدم الاستقرار في المنطقة أو تشجيع الأيديولوجيات المتطرفة.

ثانيًا، ظلت الهند شريكًا موثوقًا به لأفغانستان لسنوات عديدة في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية. وقد قدمت الهند مساعدات إنسانية مادية تتكون من 50 000 طن متري من القمح، و 250 طناً من المساعدات الطبية و 25 طناً من مساعدات الإغاثة من الزلزال. وقد واصلنا تقديم المنح التعليمية لأكثر من 4 000 طالب وطالبة، بمن فيهم 600 فتاة أفغانية. كما أقمنا شراكات مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في جهودها الإنسانية. وقد شملت شراكتنا التنموية أكثر من 500 مشروع منتشرة في جميع مقاطعات البلد الـ 34 في مجالات حيوية مثل الطاقة وإمدادات المياه وربط الطرق والرعاية الصحية والتعليم والزراعة وبناء القدرات.

ثالثًا، تشارك الهند بنشاط في اجتماعات المبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان التي تستضيفها قطر في الدوحة. ونحن نؤيد بقوة توافق الآراء على ضرورة أن يمضي المجتمع الدولي قدماً في جميع المسائل المتعلقة بأفغانستان في عملية تشاورية وشفافة.

رابعًا، إن تبادلنا التجاري وتجارتنا الثنائيين مستمرين، بما في ذلك عبر ميناء تشابهار في إيران. إن التوقيع مؤخراً على عقد تطوير ميناء تشابهار دليل على التزامنا بتحقيق إمكاناته كمركز اتصال لأفغانستان.

وفي الختام، نعيد تأكيد التزامنا الثابت تجاه الشعب الأفغاني. وستواصل الهند بذل التعاون الكامل لكل مبادرة لمساعدة المجتمع الأفغاني.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/15.